



دروس ومحاضرات

ونماذج إمتحانات سابقة

تجدونها بالمنتدى الطلابي

[www.fsjes-agadir.info](http://www.fsjes-agadir.info)

جامعة ابن زهر  
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية  
أكادير

# محاضرات في القانون الجنائي العام

الفصل الثاني

إعداد: خالد عثمان  
أستاذ القانون الخاص

[www.fsjes-agadir.info](http://www.fsjes-agadir.info)

الطبعة الثانية 2010 2011

## 1- التعريف بالقانون الجنائي

يلغى الإشارة، أولاً، أن هذا القانون يعبر عنه بتسميات مختلفة تختلف من دولة لأخرى:

فيسمى قانون العقوبات في أغلب دول المشرق العربي وفي مصر والجزائر. في حين تطلق عليه دول أخرى اسم القانون الجزائي، وكلاهما هاتين التسميتين مشتقتين من الجانب العقابي في هذا القانون، وكلاهما تسميتان ناقصتان على اعتبار أن هذا الفرع من القانون لا يهتم فقط بموضوع الجزاء أو العقاب، بل أيضاً بموضوع الجرائم، ويرى البعض أن تسمية هذا القانون بالقانون الجنائي "droit répressif"، هي ربما أحسن التسميات دلالة على مضمون وأهداف هذا القانون الذي يتولى عملية الزجر "répression" عن الأفعال التي يعتبرها جرائم.

أما في المغرب، فهذا القانون يسمى "القانون الجنائي" "Droit criminel"، وهي تسمية مشتقة من الجريمة الأكثر خطورة "الجناية" "Le crime" ومع ذلك فهي تعني أن هذا القانون يطبق أيضاً على الجرائم الأقل خطورة (الجنح، المخالفات).

القانون الجنائي له مفهومين:

### مدخل عام للدراسة القانون الجنائي

1- التعريف بالقانون الجنائي

2- أقسام القانون الجنائي

3- طبيعة القانون الجنائي

4- علاقة القانون الجنائي ببعض فروع القوانين الأخرى

5- القانون الجنائي كعلم مرتبط بالعلوم الجنائية

6- نشأة وتطور القانون الجنائي المغربي

أ- القواعد الموضوعية: أو قانون الموضوع الذي يطبق على موضوع القضايا الجنائية المعروضة على المحاكم، ويقسم إلى قسمين:

القانون الجنائي العام "Droit pénal général" والقانون الجنائي الخاص "Droit pénal spécial": ومعلوم أن أولهما يهتم بالأحكام العامة المتعلقة بكل من الجريمة والجرم والعقوبة والتدبير الوقائي والتي تطبق مبدئيا على كافة الجرائم، أما ثانيهما فيتناول الأحكام المتعلقة بكل جريمة على حدة، وبيان الجرائم المختلفة، وهي عديدة ومتباينة وكذا العقوبات المطبقة عليها. فالتقسيم الخاص من القانون الجنائي يعد تطبيقا للمبدأ الشهير بـ "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص سابق"، حيث يتولى فيه المشرع -أي في القسم الخاص- تحديد (على وجه الحصر) التصرفات التي يعدها جرائم واحدا واحدا حتى يتيسر للمخاطب بأحكام القانون الجنائي ممارسة حياته في طمأنينة تامة بمجرد ما يتجنب فقط المحظورات من أفعال أو تروك التي يكون المشرع قد احتفظها مسبقا في نص من النصوص مانعا بذلك إتيانها من أي كان.

ب- القواعد الشكلية: أو قانون المسطرة الجنائية "Droit de procédure pénale" فهو قانون شكل وليس موضوع لأنه لا يهتم بموضوع القضايا الجنائية، بل فقط بالإجراءات الواجب اتخاذها منذ وقوع الجريمة إلى حين صدور الحكم، أي قواعد المسطرة الواجبة التطبيق

"مفهوم ضيق: يشمل فقط القواعد الموضوعية، فالقسمان العام والخاص من لقانون الجنائي يشكلان الشق الموضوعي (أو الجوهرية أو العقابية) من ذا القانون.

"مفهوم واسع: يشمل القواعد الجنائية الموضوعية والشكلية، فهو يدل على مجموعة القوانين مقسمة في شكل فروع ستولى عرضها فيما بعد.

ويقصد بالقانون الجنائي -بمفهومه الضيق- مجموعة القواعد القانونية التي تحدد أفعال الإنسان التي تعتبرها جرائم لكونها تمس أمن واستقرار المجتمع، وتوجب زجر مرتكبيها بعقوبات أو تدابير وقائية.

وما يظن من خلال مختلف تعريفات القانون الجنائي، أن أغلبها لا يعرف هذا اللون بطريقة مباشرة، بل من خلال موضوعه وأهدافه، وهذا ما عر عنه المشرع المغربي أيضا من خلال الفصل الأول من مجموعة القانون الجنائي المغربي الذي يقضي بأن هذا القانون -يحدد أفعال الإنسان التي يعدها جرائم- بسبب ما تحدثه من اضطراب اجتماعي ويوجب زجر مرتكبيها بعقوبات أو تدابير وقائية.

## 2- اسم القانون الجنائي

يشمل القانون الجنائي -بمفهومه الواسع- ضريين من القواعد:



من طرق الأجهزة للكلفة بالمعاقبة الجنائية (الشرطة القضائية، النيابة العامة، قضاة التحقيق، قضاة الحكم)، وذلك في سبيل توقيع رد الفعل الاجتماعي ضد الخارق للنصوص الجنائية الموضوعية، وقواعد المسطرة الجنائية تعد ضرورية لأنها القواعد التي تضع القوانين الجنائية (أي قواعد الموضوع) موضع التنفيذ.

وتشمل المسطرة الجنائية، من جملة ما تشمل، القواعد المنظمة للبحث التمهيدي وقواعد المتابعة عن الجريمة والتحقيق فيها، عند الاقتضاء، ومسطرة محاكمة مرتكبي هذه الجرائم بالإضافة إلى إجراءات الطعن في الأحكام الجنائية وقواعد الاختصاص.

### 3- طبيعة القانون الجنائي

يعتبر القانون الجنائي من بين فروع القوانين التي يصعب تصنيفها ضمن فروع القانون الخاص أو ضمن فروع القانون العام.

وبالرجوع إلى المعايير الأساسية التي استند عليها الفقه القانوني للفرقة بين القانون العام والقانون الخاص، وخصوصاً معيار المصلحة العامة والمصلحة الخاصة ومعيار صفة الأشخاص أطراف العلاقة القانونية، نجد الفقه الجنائي قد انقسم إلى عدة اتجاهات في تحديد طبيعة القانون الجنائي:

\* **اتجاه أول:** يعتبر القانون الجنائي فرعاً من فروع القانون العام على اعتبار أن الجريمة وإن وقعت على فرد من أفراد المجتمع فإنها تكون اعتداءً على المجتمع بأسره، وبما أن الدولة هي التي تمثل المجتمع فإنها تعتبر معتدى عليها وبالتالي طرفاً في النزاع، هذا الطرح يجد سنداً على أرض الواقع على اعتبار أن النصوص القانونية تقوم على حماية المصالح العليا للمجتمع كحماية كيان الدولة وتحريم المأمرة والتجسس مثلاً، كما أن النية العامة -مصلحة المجتمع- تعتبر طرفاً رئيسياً في كل الدعاوي العمومية الناشئة عن الجرائم.

\* **اتجاه ثاني:** يرى أنه من فروع القانون الخاص، على اعتبار أن أغلب الجرائم تمثل عدواناً على المصالح الشخصية للأفراد، كما في القتل، والنصب، والسرقة، وخيانة الأمانة والإيذاء بمختلف صورته، وهذا الطرح أيضاً يجد سنداً على أرض الواقع، حيث نرى هذا القانون يطبق من طرف المحاكم العادية لا الإدارية، ويكلف بتدريسه أساتذة القانون الخاص لا العام.

\* **اتجاه ثالث:** يرى بأن القانون الجنائي فرع مستقل بذاته لأنه ينفرد عن غيره من فروع القوانين بتحديد موضوعي التحريم والعقاب، كما أن الخطأ في نطاق القانون الجنائي خطأ جسيم وفادح وبالتالي فهو يرتب

جزاء عطلية وشديدة مقارنة بالجزاء الجزائية عن مخالفة مقتضيات القوانين الأخرى.

#### 4- القانون الجنائي وعلاقته ببقية فروع القوانين الأخرى

رغم تأكيد البعض على استقلالية هذا الفرع عن بقية الفروع الأخرى، فهذا لا يعني انقطاع كل صلة بينه وبين القوانين الأخرى سواء تعلق الأمر بفروع القانون الخاص أو فروع القانون العام.

فعلى مستوى القانون الخاص، تتجلى العلاقة التي يربطها القانون الجنائي بفروع القانون الخاص (القانون المدني، والقانون التجاري، قانون الشغل) في كون هذه الفروع القانونية تحدد جزاءات غير وادعة بما فيه الكفاية لاحترام مقتضياتها، ومن ثم فهي في أمس الحاجة، عند عجز جزاءاتها الخاصة عن حماية المصالح التي تقرها، إلى الجزاءات التي يضعها رهن إشارتها القانون الجنائي.

وهكذا فإذا كانت قواعد القانون المدني تنظم حق الملكية، فإن القانون الجنائي يحمي الاعتداء على هذا الحق بتحريم السرقة وغيرها من أشكال الاعتداء على الملكية، وإذا كانت قواعد القانون التجاري تنظم تنظيم المعاملات التجارية، فإن القانون الجنائي يجرم الأفعال التي تمس بالحرمة التجارية كتحريم المنافسة غير المشروعة وإصدار شيك بدون

رصيد، ونفس الشيء بالنسبة لقانون الشغل، حيث توجد العديد من النصوص الجنائية التي تحمي الطبقة الشغيلة كتحريم تشغيل الأحداث...

أما على مستوى القانون العام، فللقانون الجنائي علاقة بالقانون الدستوري، إذ كانت هذا الأخير يتولى تحديد النظام السياسي للدولة، والسلطات فيها، ويبين حقوق وحرمان المواطنين، فإن القانون الجنائي يحرم الاعتداء على نظام الدولة كتحريم المؤامرة والخيانة والتجسس، كما أن القانون الجنائي يجرم الأفعال التي تعثر مساسا بالحقوق والحرمان الفردية المعترف بها دستوريا (حرية التحول-حرمة المسكن-حرية الرأي والتعبير...).

وللقانون الجنائي أيضا صلة وثيقة بالقانون الإداري، تتجلى خصوصا في وجود نظام أدبي يؤخذ به في المجال الإداري، وهي جزاءات تشبه إلى حد ما الجزاءات الجنائية، غير أنها تبقى جزاءات تأديبية فقط وذات طبيعة معنوية (توبيخ-إذار) أو مهنية (وقف الترقية-تخفيض الرتبة...) وقد نضاف إليها في بعض الحالات جزاءات جنائية خصوصا عندما ترتكب أفعال لها صفة إجرامية.

## 5- القانون الجنائي كعلم مرتبط بالعلوم الجنائية

ينتمي القانون الجنائي لمجموعة العلوم الجنائية، وهي علوم لها اتصال وثيق بالقانون الجنائي، لذلك فهي تسمى "بالعلوم المساعدة للقانون الجنائي"، ونذكر من بين هذه العلوم:

\* علم الإجرام: - *La criminologie* - وهو علم يهتم بالبحث في بواعث وأسباب الجريمة كظاهرة اجتماعية وإنسانية، وهل ترجع لأسباب بيولوجية أو نفسية أو اجتماعية، وهل هي وراثية أو مكتسبة... وذلك من أجل إيجاد حلول كفيلة بمعالجتها.

وينتظم هذا العلم ضمن فروع ثلاثة:

\* علم الإنسان الجنائي: - *L'anthropologie criminelle* - وهو علم يبحث أسباب الجريمة الكامنة في شخص الجاني التي ترجع إلى تكوينه الجسماني والخلقي.

\* علم النفس الجنائي: - *La psychologie criminelle* - وهو يبحث دور العوامل والأسباب النفسية المحركة للسلوك الإجرامي لدى الجاني كالعقد النفسية والانحرافات الغريزية وجروح العواطف.

[www.fsjes-agadir.info](http://www.fsjes-agadir.info)

\* علم الاجتماع الجنائي *La sociologie criminelle*، وهو علم عرضه اكتشاف أسباب الجريمة ليس في شخصية المجرم ولا في نفسه، بل في محيطه وبيئته الاجتماعية.

\* علم العقاب *La pénologie*، موضوعه هو البحث في التدابير الجزائية الملائمة بالنسبة لمختلف أنواع الجرائم واختيار أفضلها في تحقيق الأغراض الاجتماعية الثلاثة للعقوبة، وهي العدالة والردع بشقيه العام والخاص، ولا يخفى ما لذلك من أهمية في تطوير أنواع العقوبات التي يقرها المشرع الجنائي لزجر مختلف الجرائم.

\* علم التحقيق الجنائي - *La criminalistique* - وهو علم يضع الوسائل الكفيلة باكتشاف الفعل الإجرامي بعد وقوعه، الأدلة اللازمة لإدانة المتهم وإثبات العلاقة بين الفعل ومرتكبه، ويستعين هذا العلم في القيام بمهمته هذه بعلوم أخرى فرعية من أهمها: فن القياس البشري، الطب الشرعي، ثم الشرطة العلمية.

## 6- نشأة وتطور القانون الجنائي المغربي

بعد القانون الجنائي المغربي -مضمونه الحالي- نتيجة لمجموعة من التطورات التاريخية التي شهدتها المغرب وساهمت إلى حد بعيد في بلورة النموذج الجنائي وتكريسها، ولعل ما يميز هذا القانون هو ارتباطه الوثيق بالتشريع الجنائي الفرنسي الذي يعد مصدره التاريخي منذ عهد الحماية،

أما قبل عهد الحماية فلم تكن هناك نصوص جنائية أو قانون جنائي بالشكل والخصائص التي يعرف بها اليوم، وعموما يمكن التمييز في هذا التطور بين ثلاثة مراحل أساسية:

أ- مرحلة ما قبل الحماية: وجود تعددية جنائية.

ب- مرحلة الحماية الفرنسية: تأسيس النظام الجنائي الفرنسي.

ج- مرحلة ما بعد الاستقلال: استكمال التأسيس.

أ- مرحلة ما قبل الحماية: التعددية الجنائية

تميزت هذه الفترة بانقسام المغرب إلى مناطق خاضعة للسلطة المركزية، وكانت تسمى مناطق "المخزن"، ومناطق لم تكن خاضعة لهذه السلطة، وكانت تسمى مناطق السية.

بالنسبة للمناطق الخاضعة للسلطة المركزية، كان هناك نظام قضائي رسمي كان يشكل أساسا من قضاء القواد الذين كانوا عبارة عن أجهزة إدارية أو عسكرية أسندت إليهم السلطة المركزية اختصاصات في الميدان الجنائي، غير أنه لم يكن لهم نص قانوني يطبقونه، بل كانت سلطتهم تنسم بالتحكيمية في تحديد الجرائم والعقوبات عنها.

بالنسبة للمناطق التي لم تكن خاضعة للسلطة المركزية، كان يسودها نظام جنائي عربي، حيث كان العرف يطبق على الجرائم والعقوبات،

كانت هذه الأعراف سائدة، خصوصا لدى مجموعة من القبائل الأمازيقية.

كان العرف عند بعض هذه القبائل يسمى "أزرف" أو "إنصاف". كانت مضامين هذه الأعراف تختلف باختلاف المناطق وباختلاف القبائل. اتخذ الجزاء عند هذه القبائل طابعا ماليا بأخذ شكل تعويض (الدية)، كما عرفت هذه القبائل أيضا بعض العقوبات الجسدية، وعموما فإن الأعراف المطبقة على القضايا الجنائية كانت كلها، وبتدرجات متفاوتة بين المناطق التي كانت تطبق فيها، متأثرة بالشرعة الإسلامية.

غير أنه بالإضافة للنظام الجنائي الرسمي والنظام الجنائي العرفي كانت هناك محاكم الشرع أو نظام القضاء الشرعي التي كانت تطبق النظام العقابي الإسلامي في الحدود والقصاص والديات والتعازير على ضوء اجتهادات الفقهاء في المذهب المالكي، ولا بأس هنا من الوقوف على مضمون هذه الجرائم المستمدة من الشريعة الإسلامية:

°- بالنسبة للحدود فهي الجرائم التي يلزم فيها الحد، وعقوبتها المذكورة في الآيات القرآنية الكريمة أو في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وهي سبعة أنواع:

أ- جريمة الزنا: وعقوبتها نوعان: عقوبة البكر (غير المتزوج) وهي مائة جلدة لقوله تعالى: "الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة



جلدة"، وعقوبة المحصن (المتزوج)، وهي الرجم حتى الموت لقوله صلى الله عليه وسلم "البكر بالبكر جلد مائة ونقي سنة، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم".

2- جريمة السرقة: وعقوبتها قطع اليد لقوله تعالى: "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله".

3- جريمة القذف: وهي رمي الغير بالزنا، وعقوبتها ثمانون جلدة لقوله تعالى: "والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانون جلدة، ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا".

4- جريمة شرب الخمر: وعقوبتها الجلد، كما ورد في الحديث، فعن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم جلد في الخمر بالجريد والنعال، ثم جلد أبو بكر أربعين، وجلد عمر ثمانين.

5- جريمة الخرابة: أي قطع الطريق واعتراض سبيل الناس للاعتداء عليهم وعلى أموالهم وعقوبتها تجدد أساسها في قوله تعالى: "إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله، ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفقون من الأرض".

6- جريمة الردة: أي الرجوع عن الإسلام، وعقوبتها القتل لقوله تعالى صلى الله عليه وسلم "من بدل دينه فاقتلوه".

7- جريمة البغي: أي الخروج عن طاعة الإمام، وقال تعالى: "وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى، فقاتلوا التي تغيى حتى تنفي حق أمر الله".

\*- بالنسبة للقصاص فالمقصود به "أن يفعل بالجاني مثل ما فعل بالجاني عليه فإن قتل قتل وإن قطع منه عضوا أو جرحه فعل به مثل ذلك.. أي "شريعة النثل بالنثل".

وتعبر جرائم القصاص جرائم ذات عقوبات مقدرة شرعا، حقا للأفراد، ويتحصر تطبيقها في جرائم الدم كالقتل وبتر الأطراف، وإحداث المعاهات والإصابات والجروح سواء كانت عمدية أو شبه عمدية.

أما عن شرعية تجريم هذا الصنف من الجرائم وتقدير عقوبتها فهو ما جاءت به الآية الكريمة: "يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد، والأنثى بالأنثى، فمن عفي له من أخيه شيء، فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان، ذلك تخفيف من ربكم ورحمة، فمن اعتدى من بعد ذلك فله عذاب أليم، ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون".

\*- بالنسبة للدية فهي "مال يجب بقتل آدمي حر عوضا عن دمه، أو موصا عن طرف منه مقطوع في حناية، تؤدي إلى الجني عليه أو أوليه أو

في الميدان الجنائي، كانت البداية بصدور ظهير 12 غشت 1913 بأمر بتطبيق القانون الجنائي والمسطرة الجنائية الفرنسيين أمام المحاكم التي أقامتها فرنسا بالمغرب، على الأشخاص الخاصين لاعتصاص هذه المحاكم.

كما صدر ظهيران أولهما في 1 يونيو 1914 يقضي بتطبيق قانون العقوبات الإسباني بالمنطقة الشمالية وثانيهما في 15 يناير 1925 يتعلق بتطبيق قانون العقوبات الخاص بمنطقة طنجة الدولية، مع الإشارة إلى أن كل هذه القوانين الجنائية لم تكن لتطبق إلا على الأجناب مبدئيا دون المغاربة الذين يحاكمون أمام المحاكم المخزنية، هذه المحاكم، كما أشرت، لم تكن تخضع لنص قانوني يحدد الجرائم والعقوبات، بل كانت تخضع لسلطة القواد والباشوات في تحديد الجرائم والعقوبات المقررة لها.

بقي الوضع هكذا إلى أن صدر ظهير 24 أكتوبر 1953 يقضي بتطبيق قانون جنائي ومسطرة جنائية أمام المحاكم المخزنية في المنطقة التي كانت خاصة بالحماية الفرنسية.

وهي قوانين مقتبسة من القانون الجنائي الفرنسي، حيث أن تطبيقها على المغاربة ألغى كل صلة لهم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بالنسبة للجرائم المقررة (جلود، قصاص، ديات)، لتحل محلها أحكاما زجرية كلها تعبر بالمفهوم العقابي الإسلامي داخلة في باب التعازير.

وارثه"، وهي تقابل ما يسمى حاليا بالتهويض، وهي تجب في كل الجرائم العمدية ضد النفس أو ما دولها في الحالة التي لا تتوافر فيها شروط توقيع القصاص، كما تجب أيضا في الجرائم غير العمدية كالقتل الخطأ أو الجروح وإحداث العاهات والإصابات الواقعة خطأ، وأساس عقاب هذه الجرائم بالدية قوله تعالى: "ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصلقوا".

\*- أخيرا بالنسبة لجرائم التهويض، فهي الجرائم التي لم يحدد الشارع لها عقابا معينا، بل ترك أمر تحددها، وتحديد العقوبات الملائمة لها لولي أمر المسلمين، وفقا لما يراه ملائما لظروف المجتمع، وقد عرف الفقه الإسلامي أنواعا مختلفة من التهويضات تندرج من الوعظ والتوبيخ لتصل إلى الجلد مروراً بالعقوبات المالية والسجن، وهذه التهويضات متروكة للاجتهاد ضمن القواعد العامة للشريعة الإسلامية والمقاصد الكلية للإسلام.

#### ب- مرحلة الحماية الفرنسية: تأسيس النظام الجنائي الفرنسي

بدأت هذه المرحلة بتوقيع اتفاقية الحماية الفرنسية على المغرب سنة 1912، معلوم، أنه في الميدان التشريعي، فكل الإصلاحات التي كان يتم إدخالها في تلك الفترة، كانت تتم بمبادرة من الحكومة الفرنسية، فكانت السلطات الفرنسية تقوم بإعداد القوانين واقتراحها على السلطان الذي يكتفي بالمصادقة عليها كإجراء شكلي فقط.

ج- مرحلة ما بعد الاستقلال: استكمال التأسيس.

بعد حصولهم على الاستقلال سنة 1956، تطالع للمعاربة لإيجاد نصوص تشريعية موحدة نطق على جميع اعمارية وفي جميع أرجاء المملكة، غير أن هذه التطلعات واجهتها عدة عوائق وعصوصا في الميدان الجنائي:

- تعدد الأنظمة الجنائية الموروثة عن المرحلتين السابقتين: نظام جنائي فرنسي - نظام جنائي إسباني - نظام جنائي مغربي.

- عدم وجود أطر مغربية لإعداد قانون جنائي مغربي يأخذ بعين الاعتبار، في مسألة التحريم والعقاب، خصوصيات ومييم مجتمع المغربي..

وكلها عوامل تفسر الاتجاه الذي سلكته السلطات المغربية حينما شرعت في القيام بأولى الإصلاحات، حيث أن مضمون وشكل تلك الإصلاحات عكست فيه نحية سياسية تلفت نكوسها في مدرسة مدسية ومساهمة الفرنسيين أنفسهم وفي 26 نونبر 1962 صدرت مجموعة جنائية مغربية جديدة، ألغت سابقتها تنطبق ابتداء من 17 نونبر 1963، وهي مجموعة لارالت سارية المتعول إلى الآن، وتنص 612 فصلا، ومن مميزات القانون الجنائي لسنة 1962:

- إلغاء لجميع القوانين السابقة على صدوره، وعصوصا ظهور أكتوبر 1953.

- من حيث مجال التطبيق، صار الوحيد الواجب الإتياع من قبل الحاكم المغربية في كل التراب الوطني ما لم يوجد مقتضى خاص يسمح باستعادة.

- تأثره بالقانون الفرنسي، ويظهر ذلك في أبعده بنظام التدابير الوقائية، وبكبريه لكل امدن العامة في الميدان الجنائي اأأأأأأ من القانون الجنائي الفرنسي: مبدأ شرعية التحريم والعقاب، مبدأ عدم رجعية القانون الجنائي - مبدأ التنصير الضيق للقانون الجنائي...

نشير في الأخير إلى أن القانون الجنائي المغربي لم يعرف تعديلا شاملا، صدر سنة 1962، اللهم بعض التعديلات الجزئية كمي بأهمها...

- قانون رقم 24.03 المتعلق بتعزيز الحماية الجنائية للطفل والمرأة؛ سنة 2002؛

- قانون رقم 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب؛ سنة 2003؛

- قانون رقم 03.79 المتعلق بتغيير وتنميم مجموعة القانون الجنائي؛ وبمخلف المحكمة الخاصة للعدل سنة 2006؛

- قانون 04 43 المتعلق بمعاملة التعذيب؛ سنة 2006؛

• قانون رقم 05. 17 المتعلق بزجر إهانة علم المملكة ورموزها،  
سنة 2007؛

• قانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال ل 17 أبريل  
2007.

تقسيم: المحور الأول: الجريمة

المحور الثاني: المجرم

المحور الثالث: رد الفعل الاجتماعي ضد الجريمة

### المحور الأول: الجريمة

- الفصل الأول: الأركان العامة للجريمة
- الفصل الثاني: تصنيفات الجريمة

[www.fsjes-agadir.info](http://www.fsjes-agadir.info)



## المحور الأول: في الجريمة

يتسع مفهوم الجريمة ويضيق تبعا للزاوية التي ينظر منها إلى هذه الظاهرة، فمن زاوية علم الاجتماع يكون المقصود من الجريمة كل فعل ينبذه المجتمع ويستحق العقاب، بغض النظر عن تأسيس عقوبة له في القانون أم لا.

من وجهة نظر دينية، يعرف الفقه الإسلامي الجرائم بكونها "مخطورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير".

أما من الزاوية القانونية فقد عرفها المشرع المغربي في الفصل 110 من ل.ج.ب.أ. "عمل أو امتناع مخالف للقانون الجنائي ومعاقب عليه بمقتضاه".

وبالرجوع إلى الفقه، نجد بأن التعريفات متعددة ومختلفة، غير أن ما يميزها أنها تعريفات ضيقة ودقيقة في آن واحد. فقد عرف بعض الفقه الجريمة بما يلي: "الجريمة هي كل فعل أو امتناع صادر عن شخص قادر على السمع يحدث اضطرابا اجتماعيا، ويعاقب عليه التشريع الجنائي".  
والجريمة بهذا المعنى إما فعل أو امتناع، وحتى يستحق العقاب يجب أن تكون مصرة بالمجتمع وصادرة عن شخص أهل للمساءلة الجنائية.

وتعتبر الجريمة الموضوع الأول الذي يهتم به القانون الجنائي، ودراستنا لهذا الموضوع تتطلب منا تحديد الأركان العامة للجريمة في فصل أول،  
ثم سنسعرض في الفصل الثاني أهم تصنيفات الجرائم أو التقسيمات التي فرد عليها.

الفصل الأول: الأركان العامة للجريمة.

الفصل الثاني: تصنيفات الجرائم.

www.itsjes-agadir.info

## الفصل الأول: الأركان العامة للجريمة

يتوقف وجود الجريمة على توفر ثلاثة أركان أساسية، تسمى الأركان العامة للجريمة، وهي على التوالي:

أولاً: الركن القانوني (مبحث أول).

ثانياً: الركن المادي (مبحث ثاني).

ثالثاً: الركن المعنوي (مبحث ثالث).

### المبحث الأول: الركن القانوني

ومعناه ضرورة وجود نص قانوني سابق يحدد نوع الجريمة والعقوبة المطبقة عليها. فإذا انتهى النص القانوني فلا وجود لمفعول الإحرام ولا مبرر لإيقاع العقاب، وهذا الركن يعبر عنه في تشريعات الحائثة الحديثة مبدأً شرعية الجرائم والعقوبات، ما هو مضمون هذا مبدأ؟ (مطلب أول) وما هي الغاية المتوخاة من الأخذ به في معظم التشريعات الجنائية المعاصرة؟ (مطلب ثاني) وأخيراً ما هي أهم النتائج المترتبة عن تكريس هذا المبدأ في التشريع الجنائي المغربي؟ (مطلب ثالث).

## المطلب الأول: مضمون المبدأ (شرعية التجريم والعقاب)

هذا المبدأ هو ما يعبر عنه أحياناً بمبدأ "شرعية الجرائم وعقوبتها"، وأحياناً أخرى بمبدأ "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص"، وهو يعني أن أي تصرف للفرد ولو أضر بالآخرين لا يعتبر جريمة إلا إذا نص القانون الجنائي على تجريمه وحدد له عقاباً يطبق على المخالف، وأصل هذا المبدأ في الشريعة الإسلامية قوله تعالى "وما كنا معذبين حتى ننبئ رسولاً".

أما أصل المبدأ في التشريعات الوصية الحديثة فهو عند البعض وثيقة حقوق الإنسان ومواطني التي صدرت عقب إعلان الثورة الفرنسية حيث جاء في مادتها الثانية: "لا يجوز عقاب أي شخص إلا بمقتضى قانون يكون صادراً قبل ارتكاب الجريمة".

ولأهمية هذا المبدأ فقد كرسه المشرع الجنائي المغربي في المادة الثالثة القانون الجنائي الحالي التي جاء فيها: "لا يسوغ مواصلة أحد على فعل لا يعتبر جريمة بصريح القانون ولا معاقبته بعقوبات لم يقررها القانون".

وبفصي مبدأ الشرعية في الميدان الجنائي بأن تكون قواعد القانون الجنائي من مستوى قانون، أي أن تصدر عن السلطة التشريعية المختصة في المجال بمقتضى الفصل 45 من الدستور المغربي، وهو ما يؤكدته الفصل

46 من الدستور الذي يصر صراحة في فقرته الثالثة على أن القانون يختص في تحديد الجرائم والعقوبات الجارية عليها والسطرة الجنائية.

### المطلب الثاني: الغاية من المبدأ

الغاية من هذا المبدأ هي حماية الفرد من المشرع ومن القاضي، فمقتضى هذا مبدأ يتحتم على المشرع أن يحدد مسبقاً ووضوحاً أفعالاً لا أساس التي يعتبرها جرائم والعقوبات المقررة لها، فيكون الفرد بذلك على بينة من التصرفات التي يعاقب عليها القانون فحسبه ويسلم من العقاب.

تظهر الغاية من مبدأ أيضاً في حماية الفرد من القاضي . . . ذلك ماحد من سلطته التحكيم في اميدان الجنائي، فلا يمكن للقاضي أن يحرم أفعالا م بحرمها القانون، ولا يمكنه أن يعاقب بمقومات لم يحددها قانون، كذلك.

وإذا كان مبدأ قانونية وشرعية جرائم بشكل صامتا خريب الأفراد وحقوقهم، لأنه يسمح لهم معرفة أي الأفعال يركونها أو يتركونها حيث يحظر عليهم إتباعها مسبقاً، ويقبهم تحكم القضاة في مصائرهم، كما يرفع عنهم طم السلطة التقديرية التي لا يمكنه أن يعاقب عن أي فعل كان إلا بانعقوة محددة والصلاحيات التي يقرها القانون فهذا مبدأ أيضاً بعدم امصحة العامة لمجتمع الذي بهمه أن تقى سببي التحريم وعقاب

معصورة على المشرع وحده دون غيره، فلا تكون بيد القاضي كلية ولا مورعة بينه وبين المشرع.

### المطلب الثالث: النتائج المترتبة على المبدأ

ترتب على مبدأ الشرعية في الميدان الجنائي ضرورة التقيد بقاعدتين أساسيتين هما:

- قاعدة عدم رجعية القانون الجنائي.

- وقاعدة عدم التوسع في تفسير القانون الجنائي.

نصف بهما قاعده أخرى حدد المجال مكاني تطبيق قواعد القانون الجنائي، وهي:

- قاعدة إقليمية القانون الجنائي.

تناول كل مبدأ من هذه المبادئ في فقرة:

### الفقرة الأولى: قاعدة عدم رجعية القانون الجنائي

تقتضي مبدأ الشرعية على مستوى تطبيق قواعد القانون الجنائي من

حيث الرمس. قاعده عدم الرجعه La regle de la non rétroactivité وقد كرس للمشرع الجنائي العربي هذه القاعدة في المادة 4 من القانون الجنائي التي جاء فيها "لا يؤاخذ أحد على فعل لم يكن جريمة بمقتضى

القانون الذي كان ساريا وقت ارتكابه"، وأهمية هذه القاعدة وحضورها  
اعتبرها المشرع المغربي قاعدة دستورية، وتقوم هذه القاعدة على مبدأ  
(أولاً)، أدخلت عليه بعض الاستثناءات (ثانياً).

### أولاً: المبدأ - عدم رجعية قواعد القانون الجنائي

مقتضى هذا المبدأ أن النص الجنائي لا يجوز أن يسري على الماضي  
وإنما على المستقبل فقط، وبعبارة أخرى فإن قواعد القانون الجنائي لا  
تطبق على الأفعال التي ترتكب قبل الشروع في تطبيق القانون الذي يمتص  
عنى تجريمها، وبعبارة أخرى ذلك تنترم المحكمة بتطبيق القانون الذي كان  
سارياً وقت ارتكاب الجريمة، لا القانون السائد وقت المحاكمة، وهذا المبدأ  
يطبق فقط على قواعد الموضوع (القواعد التي تحدد الجرائم والعقوبات)  
دون القواعد الشكلية أو الإجرائية (التي تحدد إجراءات المتابعة والتحقيق  
ومحاكمة وسبق العقوبة) التي يطبقها المحاكم بأثر عوي، أي بمجرد  
صدورها، على جميع الأشخاص الذين يحاكمون أمامها بغض النظر عن  
تاريخ ارتكابهم للأفعال التي يتابعون عنها.

وإذا كانت قاعدة عدم الرجعية تؤكد على أن القانون الجنائي لا  
يطبق إلا على الأفعال المرتكبة بعد شروعه في نفسه فإنه من أهمه  
تمكان معرفة وقت الشروع في تطبيق القانون الجديد، هل هو تاريخ إقرار  
النص التشريعي؟ أم تاريخ الأمر بإصداره؟ أو تاريخ النشر بالجريدة

الرسمية؟ إن المنطق السليم والقواعد العامة للقانون يفرضان نشر القانون  
قبل البدء في تنفيذه، وبالتالي فإن النشر بالجريدة الرسمية هو الذي يعلن  
ميلاد القانون وعن تاريخ سريان مفعوله، خصوصاً وأن القانون الجنائي  
المغربي يمتص صراحة في فصله الثاني على أنه "لا يسرغ لأحد أن يقتصر  
مهل التشريع الجنائي".

### ثانياً: الاستثناءات الواردة على المبدأ

من المعلوم أن لكل قاعدة استثناء، والمبدأ المقرر لعدم رجعية القانون  
الجنائي لا يطبق على إطلاقه بل ترد عليه بعض الاستثناءات، ويتعلق الأمر  
بالقانون الجنائي المغربي بالقانون الأصح لمتهم وبالمدابير الوقائية،  
بما أن إليهما استثناء يأخذ به الفقه والقضاء، وهو يتعلق بالقوانين  
المصرّة:

### 1- القانون الأصح للمتهم

هذا الاستثناء الهام من مبدأ "عدم رجعية القواعد الجنائية" كرسه  
المشرع في المادة 6 من القانون الجنائي التي جاء فيها "في حالة  
وجود عدة قوانين صارمة المفعول بين تاريخ ارتكاب الجريمة والمحاكمة  
يتم تطبيق القانون الأصح للمتهم"، فإذا كان القانون  
هو الأصح، فإن القاضي يصغه على ذلك لجريمته وهو أنها ارتكبت  
قبل سريان مفعوله.



ولتطبيق هذا الاستثناء لابد من توافر شرطين:

\* الشرط الأول يلزم أن يكون النص الجنائي الجديد أصح من القديم، لكن متى يكون هذا النص أصح من القديم؟

قد يتدخل المشرع بطرق مختلفة ليحل محل القانون القديم قانوناً أصح، مثل ذلك أن يزيل الصفة الإجرامية عن فعل ما، أو أن ينزل به من درجة جنائية إلى درجة جنحة أو من درجة جنحة إلى درجة مخالفة، وقد يعتمد المشرع كذلك على خفض عقوبة أو تعويض عقوبة أخرى أقل شدة، أو تخفيض مبلغ الغرامة.

وقد يلجأ المشرع في بعض الحالات إلى إزالة ظرف مشدد للعقوبة أو إضافة عذر قانوني معفى أو تخفيف للعقوبة أو يسمح بوقف التنفيذ... وفي كل هذه الأحوال فإن القانون الجديد يطبق بأثر رجعي.

\* الشرط الثاني يلزم أن لا يكون قد صدر حكم نهائي في موضوع الجريمة مرتكبة حتى يطبق عليها القانون الأصح، والمقصود بالحكم النهائي هو الذي لا يكون قابلاً لأي طعن عادياً كان أم استئنافياً.

وعنه هذا الاستثناء أنه لمشرع عندما يستبدل عقوبة أشد بعقوبة أخف أو يقرر عدم الجريمة أو يغير شروط التجريم، فعلى ذلك أنه أدرك

عساور التفصيلات السابقة وعدم ملائمتها لظروف المجتمع، وبأن لا مصلحة من الاستمرار في تطبيقها

### 2- التدابير الوقائية

إذا كان القانون قد سمح بتطبيق العقوبة التي يصدر بها قانون جديد على أعمال ارتكبت في ظل قانون قديم (ف4) ما لم تكن منتهية (ف6)، فهو على العكس من ذلك قد سمح بتطبيق التدابير الوقائية (ف8 ق.ج.) - بمجرد بدء العمل بها - على الحالات التي لم يصدر حكم فيها، ولو كانت الأفعال التي يستوجب تطبيقها قد انتهت، فلهذا، رغم هذا الاستثناء أن التدابير الوقائية لا تعد عقاباً على أعمال وقعت، وإنما هي مقبولة لحماية المجتمع من الخطورة الإجرامية. وفي شحخص المهمة، وتهدف أساساً إلى إصلاح هذا الأخير بإعادة إدماجه في المجتمع وإعادة تأهيله.

### 3- القوانين المفسرة

يعتمد المشرع في بعض الأحيان على إصدار قوانين تفسر قوانين قديمة، وتسمى قوانين مفسرة، تتحد مع النص الأصلي وتصبح جزءاً لا يتجزأ منه. ذلك يجب تطبيقها بأثر رجعي على الحالات المعروضة على المحاكم والمطبق بشأنها النص الأصلي، ما لم تكن هذه الحالات قد فصل فيها حكم نهائي.

## الفقرة الثانية قاعدة عدم التوسع في تفسير القانون الجنائي

بما أن المشرع قليلا ما يقوم بالتفسير، فإن العيب الأكبر في هذا يلتقي على عائق القاصي. وبما أن مبدأ الشرعية يفرض عليه عدم تحريم أفعال لم تحرمها القوانين وعدم المعاقبة عليها بعقوبات لم يقررها القانون، فإنه يبرمه أيضا بعدم التوسع في تفسير قواعد القانون الجنائي والأحد مبدء التفسير الصيق فقط.

هذا المبدأ الذي يستلزم:

1- عدم استعمال القياس.

2- عدم إكمال النص إذا كان ناقصا.

3- تطبيق النص الجنائي القامض لصالح المتهم.

1- عدم استعمال القياس

تعني إذا عرصت أمام القاضي أفعال سكنت المشرع عن تجريمها، تعتبر عليه أن يؤاخذ بها المتهم فبدلا على أفعال مجازية نص القانون على عقابها

وبنوصيح بصرت الفقه مثل بالمادة 571 من القانون الجنائي التي تعاقب إحصاء الأشياء المتحصلة من جنابة أو حيازة، إذ لا يجوز أن يقاس عليها من أحصى لأشياء المحض عبيها من المخافة وكذا المادة 487

التي تعتبر من ظروف التشديد في جريمة الاغتصاب (أو هتك العرض)، أحادي وصب على الضحية أو خادما عدها، لا يباس عبيها مثلا أح الضحية.

ولو كانت القرابة تجعل جريمة أبشع وأفصح من جريمة الوصي والخادم.

## 2- عدم إكمال النص إذا كان ناقصا

إذا منع القانون إتيان فعل معين دون أن يحدد له جزاء مثلا امتنع القاضي بكسبة هذا النص وعذاب انهم، وأهم مثال على ذلك ما نص عليه المادة 19 من مدونة الأسرة التي تمنع الولي -أب أو غيره- أن يسلم من الخاطب شيئا لنفسه مقابل تزويجه ابنته، دون أن تحدد جزاء عنه هذا النص، فإذا توبع الولي الذي أخذ مالا من الروح امسح على نصي إكمال النص (المادة 19) وعقابه جريمة النصب أو خيانة الأمانة مثلا.

## 3- تطبيق النص الجنائي القامض لصالح المتهم

يتضمن القانون الجنائي الكثير من المصاهيم والتعابير، وهو يتولى بوصيح مصمون بعضها (المزول المسكون (ف 511)، الموظف (ف 224)، سحرير من الحقوق الوصه (ف 26) ولا يقوم بدت بالسيه

لبعض المفاهيم لأخرى كالشروع في السعي (المفصل 114)، العناصر المكونة لبعض الجرائم كالطرق الاحتمالية بالسب (جريمة التصيب...)، يتضمن القانون الجنائي كذلك بعض النصوص الخاصة أو الزمنية، فالناسي في مثل هذه الأحوال منزه بحد مجبور معقول في سبيل توضيح العموص الذي يحيط بالنص ولا يمكنه أن يدرك العموص، ولا أنه في حالة ما إذا تعلل على القاضي تفسير النص وتطبيقه على القضية المعروضة عليه، وجب عليه أن يحكم ببراءة المتهم إعمالاً لقاعدة "الشك يفسر لصالح المتهم".

#### الفقرة الثالثة: قاعدة إقليمية القانون الجنائي

تمثل هذه القاعدة في مبدأ ترد عليه استثناءات

#### أولاً: المبدأ: الإقليمية القانون الجنائي

يقصد بهذا مبدأ أن قانون الدولة هو الذي يطبق على كل الوقائع والأفعال الإجرامية التي تقع داخلها وعلى كل الأفراد المقيمين بها بعض النظر عن جنسيتهم، سواء كانوا من مواطنيها أو أجانب، كما أنه وفهم لهذا مبدأ فإن قانون الدولة لا يسري على مواطنيها الذين يوجدون خارج إقليمها، لأنه سيصطدم بسيادة دولة أخرى.

وهذا المبدأ يؤكد المفصل 10 من القانون الجنائي المغربي بقوله: "يسري التشريع الجنائي على كل من يوجد بإقليم المملكة من وطنيين وأجانب وعديمي الجنسية، مع مراعاة الاستثناءات المقررة في القانون العام". أما إقليم الدولة فإنه يشمل الإقليم السري، أي الإقليم وحقان اجوي للدولة، وقد طأثراف وهو خبرها ما م يكن خاصة لتشريع أصلي (المادة 11).

وانطلاقاً من النص المذكور فالأصل أن كل جريمة ترتكب فوق أرض الدولة، أو بالأحرى داخل حدود إقليمه الذي والبحري، يصنع مرتكبها للقانون المغربي، مغرباً كان أو أجنبياً أو عديم جنسية، وكل جريمة ترتكب في الخارج ولو من طرف مغاربة لا يسري بشأنها القانون المغربي، ولا يختص بنظرها القضاء المغربي.

#### ثانياً: الاستثناءات

هناك حالات استثنائية أدخلها القانون الجنائي (المفصل 10 و12) من نصرة جنائيه (سواد من 707 إلى 712) على مبدأ الإقليمية، أهم هذه الاستثناءات:

1- الأخذ بقواعد القانون الدولي العام، الخاصة بالحصانة الدبلوماسية، التي تقضي بتمتع ممثلي الدول الأجنبية المعتمدين رسمياً بالمغرب بحصانة تجعلهم لا يخضعون للقانون المغربي، بالسبب للجرائم التي

يرتكبوها فوق إقليمية، ومحصون غربيين دوحهم ويتمتع بمصانه أخرى هي الحصانة السياسية رؤساء الدول الأجنبية عند زيارتهم وإقامتهم بالمغرب؛

2- حالة ارتكاب جرائم خارج إقليم الدولة إذا كان فيها مساس بمؤمن الدولة الداخلي أو الخارجي (كارتكاب جديده حمل السلاح ضد لمغرب، أو تخريب مطقة أجنبية على القيم بعدون على المغرب) أو تريب عود أو أوق بكبه وطبه متدولة بالمغرب بصفة قانونيه، حيث يمتد إليها القانون المغربي حتى ولو ارتكبت خارج إقليم الدولة

#### المبحث الثاني: الركن المادي

بجانب الركن القانوني، يعتبر الركن المادي أحد الأركان الأساسية التي تتحقق معها الجريمة، والركن المادي هو «نشاط المادي المحسد للمعمل الإجرامي، وهو يتحقق بارتكاب الجريمة تامة (مطلب أول)، أو على الأقل أن نحري محاولة ارتكابها (مطلب ثاني).

#### المطلب الأول: الركن المادي في الجريمة العامة

يتحقق الركن المادي في الجريمة التامة بتوافر ثلاثة عناصر أساسية.

#### ● نشاط إجرامي.

#### ● تحقق نتيجة صارمة عن هذا النشاط.

#### ● وجود رابطة سببية بين هذا النشاط والنتيجة.

#### أولاً: نشاط إجرامي

لا تسمح قواعد القانون الجنائي، كفاعدة عامة، بالتدخل قبل ارتكاب الجريمة، فالقانون الجنائي لا يعاقب على مجرد الأفكار والخوايا الإجرامية إلا إذا تحولت إلى نشاط مادي ملموس، هذا النشاط الذي يعتبر المصير الأول في الركن المادي للجريمة -على ضوء المادة 110 من (ق.ج.)- إما أن يكون إيجابيا وإما أن يكون سلبيا.

بالنسبة للنشاط الإيجابي فهو عبارة عن فعل مادي يصدر من الشخص بسم إما بواسطة اليد كالضرب، في جرائم القتل والإيذاء عموما، أو الاختلاس في السرقة، أو كتابة عبارات القذف والسب في جرائم القذف، أو يتم بأي عضو من أعضاء الجسم كالقلم في جريمة السب، أو القذف، وقد يتم بواسطة الجسم كله. كجريمة انتهاك حرمة المنزل.

أما بالنسبة للنشاط السلبي فهو يتحقق بالامتناع أي بعدم القيام بما يوجب القانون القيام به في بعض الحالات:

م. ٦٤ عدم التصريح بالولادة، الفصل 468 و 469 ق.ج. عدم الحضور للإدلاء بالشهادة، المادة 128 - عدم تقديم المساعدة لشخص في خطر - الفصل 431 ق.ج. - إنكار العيلة، المادة 242 ق.ج....



## ثانيا: نتيجة إجرامية

لا يشترط لاكتمال تحقق الركن للمادي للجريمة، حصول نشاط إجرامي فقط، بل لابد أن تتحقق نتيجة إجرامية عن هذا النشاط، مع العلم أن عنصر النتيجة منطبق فقط بالنسبة لجرائم النتيجة أو الجرائم المادية دون الجرائم الشكلية أو جرائم الخسر (موضح الفرق بين جرائم النتيجة والجرائم الشكلية في الفصل الثاني المخصص بتقييم الجرائم)، والنتيجة الإجرامية تعبر لأستاذ عبد الواحد العلمي - هي الأثر المترتب عن نشاط الجاني (إيجابيا كد أم سلب) الذي يظهر في تصرفه الذي يحدث في العالم الخارجي. كأنثر ملارم هذا النشاط، ففي جريمة القتل مدعيه تكون السبحة هي إزهاق روح الضحية، وفي جرائم الإيذاء، سبوعها (عمدية وغير عمدية)، تكون السبحة هي ما أصاب محي عنه من جراح أو كسور أو مرض، وفي جرائم الاعتداء على الأموال (مرفقة - النصب - حيازة الأمانة) تكون السبحة هي فقدان حق الملكية وعرضه عن صاحبه

## ثالثا: وجود علاقة سببية بين الفعل والنتيجة

يعني هذا العنصر الثالث من عناصر الركن للمادي للجريمة القائمة أن يكون نشاط الإجرامي (أي الفعل أو الامتناع) هو السبب المباشر حصول النتيجة، وقد أسف هذه العلاقة انتمت لعلاقة السببية وبعدمات الجريمة، وي طرح هذا العنصر إشكالا كبيرا عندما تتظاهر عدة أسباب أو

تتبع مما بينها، لكي تؤدي إلى حصول نتيجة معينة، وعندها تطرح بالضرورة مسألة تحديد السبب الذي كان وراء النتيجة لتحديد من تقع عليه المسؤولية الجنائية.

ويمثل الفقه لهذه الإشكالية بعدة أمثلة.

• كالشخص الذي يضرب شخصا فتموت هذا الشخص، ثم يتضح فيما بعد أنه كان مريضا، فهل تعتبر الوفاة نتيجة للضرب أم المرض؟

• أو كالشخص الذي يقتل شخصا آخر بسكين، وما يقبل إلى المستشفى، لإيقاف الزيف بإقننه الطبيب دما ليس من قصيته "خصا" وموت، و يحدث أن تعرض سياره الإسعاف لحادثة سر تؤدي بحياة المصاب، فأي هذه الأسباب أدت إلى وقوع النتيجة (الوفاة)؟ هل هو القطع بالسكين؟ أم خطأ الطبيب؟ أم حادثة السر؟

للإجابة عن هذه الأسئلة اقترح الفقه ثلاث نظريات أساسية هي:

- 1- نظرية تكافؤ الأسباب.
- 2- نظرية السبب المباشر.
- 3 نظرية السببية الملائمة "أو النتيجة".

## 1- نظرية تكافؤ الأسباب

تعني هذه النظرية أن كل الأسباب تكون متكافئة فيما بينها، وأنه قد  
في نفس المرتبة، أو بمعنى آخر فإن كل من يأتي بشاهد يكون من جملة  
الأسباب التي أسهمت في حدوث النتيجة إلا ويكون مسؤولاً مسؤولية  
جداً كاملة عن هذه الأخيرة ولا يمكنه الاحتجاج بنقص الحصة المسببة  
لوجود عوامل أخرى كانت أقوى أثراً في إحداث النتيجة.

## 2- نظرية السبب المباشر

وتقتضي هذه النظرية بأنه يجب إهمال الأسباب البعيدة من حيث  
أثرها ولا يحتسب فقط بالسبب القريب رمية، أي سبب الشر الذي  
تتبع حصول النتيجة، فحسب هذه النظرية، الحامي لا يسأل عن نشاطه،  
إلا إذا كانت النتيجة الحاصلة متصلة اتصالاً مباشراً بهذا الشاغل.

## 3- نظرية السببية الملائمة أو "المنتجة"

وهي تقول بضرورة البحث من بين كل الأسباب، البعيدة منها  
والقريبة، عن سبب الذي من شأنه أن يؤدي عادة وحسب العنصر  
العادي والمألوف للأمر إلى حصول النتيجة، ومؤدى هذه النظرية استبعاد  
الأسباب العارضة أو الثانوية التي لا يمكن أن تؤدي بحسب العنصر العادي

أمر لتقصي النتيجة (المريض في مثال الأول) والاحتياط فقط بالنسبة  
المنتج (الصرب، خطأ الطبيب - حدوث حريق في المستشفى).

ورغم الصعوبات الكبيرة التي يطررها تحديد علاقة السبب، فملاحظ  
مشرع مغربي لم يتخذ في موقف من هذه الصعوبات الثلاثة في أمثلة  
التي، ولكن بإشراف ضروره بواقع علاقة السبب في بعض جرائم  
بعضها، بل شرعي عدم تنصافه هذه عوامل في إحداث النتيجة إلى  
جانب النشاط المجرم.

## المطلب الثاني: المحاولة

المحاولة هي "الجريمة التي يدل المجرم فيها كل ما في وسعه في سبيل  
القيام بفعل محظور أو يأسى به حيث حظ المحظور  
مأرجة عن إرادته"، فهي إذن جريمة غير تامة لتختلف عنصر أساسي  
"سبب الإحرام"، وبالرغم من ذلك فإن القانون الجنائي يعاقب عليها  
أيضاً ولكن في حدود معينة. للدراسة موضوع المحاولة نعرض بداية  
عنصر الموضوعية المنظم لها (أولاً) قبل أن ندرس عناصر المحاولة (ثانياً)،  
صورها (ثالثاً) وعقابها (رابعاً).

ولا للصوم المنظمة لمحاولة في التشريع المغربي

حصص المشرع المغربي المحاولة بالفصول الآتية:

الفصل 114: "كل محاولة ارتكاب جنابة بدت بالشروع في سفلها أو بأعمال لا أس فيها تهدف مباشرة إلى ارتكابها إذا لم يوقف سفلها أو م تحصل الأثر المتوحى منها إلا لظروف خارجة عن إرادة مرتكبها، تعتبر كالحماية التامة ويعاقب عليها بهذه الصفة".

الفصل 115 "لا يعاقب على محاولة جنحة إلا بمقتضى نص خاص في القانون".

الفصل 116: "محاولة المخالفة لا يعاقب عليها مطلقاً".

فصل 117 "يعاقب على المحاولة حتى في الأحوال التي يكف التعرض فيها من الجريمة غير تمكن بسبب ظروف واقعة بغيره من العمل".

### ثانياً: عناصر المحاولة

بمقتضى الفصل 114 من ق.ج.ح على شرطتين تحقق بمحاولة:

1- الشروع في السعي أو البدء في السعي

2- انعدام العذور الإلزامي

1- الشروع في التنفيذ أو البدء في التنفيذ

يختلف البدء في السعي عن كل من التصميم الإجرامي والأعمال التحضيرية، فالبدء في السعي عمل مادي يتخذ مظهرًا خارجيًا ومن ثم فهو

يعاقب عليه، أما التصميم الإجرامي فهو عمل نفسي لا يعاقب عليه لأن القاعدة العامة في قانون الجنائي هي أن العقوبة لا تنظر . أما لأعمال التحضيرية فإنها عداً عن أعمال مادية، تختلف حد عن مجرد التصميم الإجرامي، وتقرب من أعمال التنفيذ وهذا من نصير بين ما يعد عملاً تحضيرياً - غير معاقب - وما يعد شروعاً . من ناحية أخرى يعاقب نصير من الناحية العملية من أكثر الأمور تعقيداً . وثمة تمييز بين الأعمال التحضيرية والشروع في السعي المعاقب . فبعد هذه معايير سوشما يباعا قبل تحديد موقف المشرع العربي

### أ- المعيار الموضوعي "المادي"

يرى أنصار هذا المعيار أن العمل التحضيري هو الذي لا يدخل في . من القنوني للجريمة المزد . كعصير من عناصر الركن المادي . لا يمكن طرف من ظروف الشديدها، في حين أن البدء في . يحقق بكل ساد يدخل في التعريف القنوني لجريمته أو يعد على . طرف من ظروف الشديدها، وبدء على ذلك، فمن يفتح باب . ويدخل إليه دون أن يتمكن من سرقة شيء، فهذا عمل تحضيرية . لا يدخل في التعريف القنوني لجريمته السرقة ولا يكون طمها . فيها، إنما بدأ هذا الشخص في سمية المصير أو لاستلاء على

مجوهرات (مثلاً)، أو قدم بكسر ناب امرئ أو بسبق جذبه فإن عمله يعتبر بدءاً في التمسد، لأن "الاستيلاء" يدخل في التعريف القانوني لحرمة المارقة كما أن "الكسر أو التسلق" يعتبر ظرفاً مشدداً في هذه الجريمة.

وإذا كان المعيار الموضوعي يسهل عملية التمييز بين مجرد العمل التحصيلي وابتداء في التمسد الذي يعتبر مجاوزه، فإن الأحكام يؤدي إلى توسيع دائرة الأنشطة التي تعتبر مجرد أعمال تحضيرية" والصحيح من مفهوم المجاوزه" وهو ما يفسح المجال واسعاً لإفلات مجرمي الإحرام من العقاب، كما في حالة الشخص الذي يدخل منزل الغير بدون قصد سرقة ما دام لم يقوم بفعل يدخل في التعريف القانوني لحرمة السرقة فهو - بحسب هذا المعيار - لا يعاقب حتى ولو توافرت لديه نية إجرامية في ارتكاب فعل السرقة.

#### ب- المعيار الشخصي

يأخذ أنصار هذا المعيار بعين الاعتبار في التمييز بين الأعمال التحضيرية وأعمال التمسد، القصد الحثيث لدى الفاعل، فهم يعتبرون بأن الفاعل يكون شاملاً في ارتكاب الجريمة أو محلاً لها في كل حالة قام فيها بأعمال ضد بطريقة لا تخاطبها اللبس على أنه صمم وعزم بكيفية هائلة على ارتكاب الجريمة.

ويعاب على هذا المعيار صعوبة التصديق لأنه يهتم بأمور نفسية كالعزم والقصد والنية يصعب إثباتها من لدن القاضي.

#### ج- موقف المشرع المغربي

يظهر من خلال الفصل 114 من د.ج. أن المشرع المغربي أخذ بالمعيارين معاً في تمييزه بين مجردين لأعمال التحضيرية ذلك أنه طابعت على محاولة الحدية إذا "بدأت بالتشروع في تنفيذها وهذا ما أكده بالمعيار الموضوعي وأكد أن أعمال التشروع يجب أن تكون من اصوح التي لا تسرقه" وأن "تهدف مباشرة إلى ارتكاب الجريمة" وهذا دليل على أن المشرع يعتبر أن الشخص الذي يبدأ في ارتكاب الجريمة بالوسائل التي يمكن تصويب السلاح نحو الشخص ووضع لأصبع على الزناد قصد إطلاق النار عليه).

وعلى أية حال فالحكمه هي التي تقرر في حكمها ما إذا كان الأمر يعني بدءاً في التمسد "معاقب" أو مجرد عمل تحضيرية "غير معاقب" لأن ذلك يعتبر مسألة واقعه لا تخص لرقابته المجلس الأعلى، في المصالح، دون المحكمة مبرمة بتعليق حكمها على اعتبار أن وصف فعل ما يكونه ثابته يعتبر من المسائل القانونية التي يكون قاضي الموضوع خاضعاً فيها لرقابة المجلس الأعلى.



## 2- انعدام العدول الإرادي

لا يكفي لوجود المحاولة من ناحية القانون، مجرد سوء في التنفيذ، وإنما لابد من تحقق ما يسمى "بانعدام العدول الإرادي"، ويستفاد هذا الشرط من مضمون الفصل 114 . إذا ما توقف تنفيذها لا بطرف خارجة عن إرادة مرتكبها "، بمعنى أن محاولة لا يعاقب عليها إلا إذا كان عدم إتمام الجريمة يرجع لأسباب خارجة عن إرادة الجاني كتدخل رجل السلطة أو الشرطة أو تدخل أحد لمارة لمنع إتمام الفعل وسبب رجوع الأمر، أو هروب الضحية...

أما إذا توقف الفاعل من تلقاء نفسه، ومخصص إرادته من إتمام الجريمة، فإن تعاقبه لا تقوم، فدعاوى يشجع شخص الذي يقدم على ارتكاب الفعل على تراجع بأن يضمن له عدم العقاب، لكن هذا العدول يجب أن يتم قبل تحقق النتيجة الإجرامية ولا يهم الدافع إليه (النوم - الشفقة - الخوف من العقاب ..).

من الناحية العملية قد يصعب تقرير متى يكون العدول إراديا ومتى يكون غير ذلك، خصوصا في الحالة التي يكون فيها العدول ناشئ عن إرادته وعوامل أجسه معه، مثال ذلك سماع أصوات أذحت الترع إلى نفس الفاعل وخمته على التخلي عن ارتكاب الجريمة، فهل يعتبر العدول في مثل هذه الحالة إراديا أو غير إراديا؟

الحقيقة أنه ليس هناك قاعدة أو معيار يمكن من التمييز بين العدول إراديا وغير إراديا، فهذه المسألة تعد من أمور الواقع التي يفصل فيها قضاء بحسب سلطته التقديرية، ولا يخصص في ذلك رقابة المجلس الأعلى، واستعصى على القاضي تحديد ما إذا كان هذا العدول إراديا أو غير إراديا يعني أن يعتبر العدول إراديا نظرا مبدأ "الشك يفسر لصالح المتهم".

## الفصل 114 صور المحاولة

تحدد المحاولة ثلاثة صور.

### 1- الجريمة الموقوفة

### 2- الجريمة الخائبة

### 3- الجريمة المستحيلة

أ- الجريمة الموقوفة: وهي الصورة العادية للمحاولة المنصوص عليها في الفصل 114 من ق.ج. وهي الجريمة التي يبدأ فاعل في تنفيذها فعلا، ثم يتوقف عن إتمام هذا التنفيذ نظرا لتأثير ظروف خارجة عن إرادته - نفس عبثه، أو مقاومة شخص عنه، أو تدخل شخص من الغير لإيقافه أو هروب الجاني لسبب من الأسباب خارج عن إرادته.

2- الجريمة الخائفة. وهي كل جريمة أُنِي لمُعلن رُكبتها مُنادي مُاصداً عميق نتيجة إلا أن مسعده محب ويكنس بالمثل، وهي تستمد أيضاً من مضمون الفصل 114 "... أو لم يحصل الأثر المتوخى منها..."

● كالمُشخص الذي يريد قتل شخص آخر بإطلاق النار عليه، ويتحرك الشخص المستهدف لحظة إطلاق النار عليه ولا نصيه الرصاصة؛

● أو كالمُشخص الذي يدخل إلى منزل لسرقته، وبعد البحث لا يهتدي لأشياء يريد سرقتها "مخزونات" فينصرف غائباً.

3 الجريمة المستحبة بوجه خاصية أخرى يرتكب فيها الشخص الجريمة بكل عناصرها، لكنه لا تحقق النتيجة التي كان يريد. هنا نرى وجود استحالة في ديث، وهي تسمى بالجريمة المستحبة، حيث أُمِد لها التمسع العربي نصاً خاصاً هو الفصل 117 الذي ينص على ما يلي "يعاقب على المحاولة حتى في الأحوال التي يكون العرص فيها من الجريمة غير ممكن بسبب ظروف واقعية يجعلها الفاعل".

ويمر المقع بين الاستحالة القانونية والاستحالة مادية، رُفصود بالاستحالة القانونية هو عدم توفر عنصر من العناصر القانونية لمكونة الجريمة، كمن يسرق شيئاً -مملوكاً له في الأصل- معتقداً أنه لغيره، فهذا تعد جريمة مستحبة تُحذف عنصر قانوني في جريمة سرقة، وهو أن يكون

الشيء "المُراد سرقته" مملوكاً لغير المارق، أو الشخص الذي يريد إجهاض امرأه غير حامل، فهذا أيضاً يكون الاستحالة قانونية تُحذف عنصر قانوني في جريمة الإجهاض وهو وجود امرأة حامل.

أما بالنسبة للاستحالة المادية فهي التي يرجع دل عائق مادي يسحب معه تحقيق النتيجة الإجرامية: "كمن يطلق النار على شخص يعتقد أنه قاتل له وقد هرق الحبة قبل إطلاق النار عليه، أو من يريد قتل شخص صاع مادة سامة في طعامه بقصد تسميمه غير أن هذه المادة غير سامة أو غير كافية لتحقيق النتيجة الإجرامية.

وهو حذف المقع بشأن الجريمة المستحبة بين من يرى بضرورة معاقبة كمنه لأنه ظهر من خلال إقراره على ارتكاب الفعل مدى خطورته. فيه وفيه في تحقيق نتيجة إجرامية، في حين يرى البعض الآخر عدم معاقبة عسها ما دام موضوعها مستحيلاً، وقد عُبّر المشرع العربي بموقعه من هذه المسألة في الفصل 117 من ق ح حين نص على "تعد المحاولة في صورة الجريمة المستحبة، لكن فقط حينما تكون هذه الاستحالة واقعية أو مادية (راجع الفصل 117).

رابعاً: عقاب المحاولة

انقسم المقع بشأن عقاب المحاولة إلى اتجاهين:

\*- اتجاه موضوعي يقضي بعدم المعاقبة على المحاولة لكونها لا تتح  
اصطراباً اجتماعياً.

\*- اتجاه ذاتي (شخصي) يقضي بضرورة المعاقبة على المحاولة نفس  
الشدة التي يعاقب بها على الجريمة تمامه، ما دامت المحاولة تفصح عن نية  
إجرامية لدى مرتكبها وعن تساويه في المحصورة مع مرتكب الجريمة تمامه

حاول المشرع المغربي التوفيق بين الاتجاهين في **المقصود 114** و  
**115** و **116** التي تميز بين محاولة اجنبية ومحاولة صحيحة ومحاولة  
بالمخالفة

وهكذا نص في الفصل **114** من ق.ح. على أن محاولة معاقب في  
الحياة بمس عقوبة الجريمة التامة وهو أمر يتماشى مع منطوق النظرية  
الموصوفة التي لا تسمح بالعقاب عن المحاولة إلا في الحالات الخطيرة

وعاقب على المحاولة في الخبح (عملاً بالنظرية الشخصية) ولكن  
شرطاً وجود نص خاص يقرر ذلك صراحة (**ف.115**).

وأخيراً فإن الفصل **116** من ق.ح. نص على أن محاولة لمحاكمة لا  
يعاقب عليها مطلقاً

### المبحث الثالث: الركن المعنوي

لا يكفي لكي تتحقق الجريمة أن يرتكب الشخص المسؤول لفعل  
مادي المكون لها، بل لابد أن يتوفر الركن المعنوي الذي يسند معنوية  
جريمته إليه، وبعد الركن المعنوي فتنم إذا توافر خطأ في حق الفاعل

ويتخذ الخطأ الذي يعتد به في الميدان الجنائي شكلين رئيسيين:

• خطأ الجنائي العمدى (أو القصد الجنائي) في الجرائم العمدية  
(مطلب أول).

• خطأ الجنائي غير العمدى في الجرائم غير العمدية (مطلب ثان).

المطلب الأول: الخطأ الجنائي العمدى في الجرائم العمدية

يعبر عنه في جل التشريعات الجنائية بالقصد الجنائي أو النية الإجرامية  
intention criminelle، وهو سوو موجه الإرادة فعلاً إلى تحقيق  
، فعه، جريمة معصية مع العلم خفيقه ست الواقعة وبأن القانون يجرمها

• المرجوع إلى المادة **133** من القانون الجنائي المغربي نجد أن الجرائم  
يشرحه أعمد في معاقبتها هي الحيات، والكثير من الخبح إلا ما  
استثنى صراحة.

أما المخالفات، فلا يشترط في معاقبتها تحقق القصد الجنائي (العمد) ولا بصمة استثنائية لأصل في ركنها المعنوي هو "خطأ غير عمدي"، ويتحقق القصد الجنائي (أو سية الإجرامه بواقع شرطيين أساسيين

● توجيه الإرادة إلى تنفيذ الواقعة الإجرامية (أولاً).

● العزم والإحاطة بحقيقة الواقعة الإجرامية من حيث الواقع (ثانياً).

أولاً: توجيه الإرادة إلى تنفيذ الواقعة الإجرامية

إذا لم يعمد الخاطئ عند الواقعة المكوبة للجريمة لا سوء قصد الجنائي، كمن يسوق سيارته بسرعة مخصصة محمها بسبب غلبور السير فصدم أحد المارة ويرديه قتلاً، لا يوافر عنده القصد الجنائي، كقاتل عمد لأنه لم يوجه إرادته إلى تحصيل النتيجة التي هي إزهاق روح أحد المارة.

وعكس ذلك في حالة ما إذا تربص شخص بأحد له عداوة به فأطلس عليه النار، مما أدى إلى قتله، ففي هذه الصورة يكون الخاطئ قد وجه إرادته إلى إزهاق روح المجهني عليه، وبذلك توافر لديه القصد الجنائي.

وإثبات وجود هذا القصد لدى الخاطئ أو عدم وجوده مسألة موضوعية، تنفرد محكمة الموضوع بالبحث فيها دون أن تتعرض لرقابة

خمس الأعلى، غير أنها (الحكمة) مبرمة بتعسف رأيها، وحدث بغيره الوقائع التي استخلصت منها وجود أو انعدام العمد ولا تعرض حكمها بتدبير

وملاحظ أن عالية واصعي القانون الجنائي لا يعتبرون إلا هذا العمد (سبب إجرامه) في تحقق الركن المعنوي دون الأخذ بعين الاعتبار الباء . المدافع إلى ارتكاب الفعل الذي يختلف من شخص لآخر، فلا يهم الساعت إلى ارتكاب الجريمة سواء كان سبباً كمن يقتل لأجل شخص : بصر من لالام مبرحة التي صحت به، أو ديد كمن يقتل بدافع الانتقام أو البعض.

مع سبب يرمي القانون الجنائي نفسه، عند تقرير العقوبة، المدافع أو الساعت إلى ارتكاب الجريمة، إذ يقرر استثناءً في بعض الحالات - كمنصف من العقوبة عندما يكون الساعت شريفاً كالعبرة على العرص في 418 متعلق بالجرائم المرتكبة من طرف الروح على روحته أو كمن في حيلة الزوجية - نفس الشيء - رعى لمشرح المدافع الذي مع الآلة إلى قتل طفلها الوليد (السر ونحب العار) وعاقبها بعقوبة من من عقوبة لقراره للجريمة القتل العمد (الفصل 397 ق.ح.)، من من شدد القانون الجنائي العقوبة على الخاطئ عندما عتبر الساعت إلى من الفصل 473 متعلق بحفظ القاصر "لعرص" الحصول على فدية.

وطبعا في غياب مثل هذه النصوص التي تتضمن إشارة واضحة إلى  
السبب يبقى لنقاضي حرية التدخل ومراعاة الدافع أو البعث عند المطق  
بالعقوبة المقررة في حدود سلطته التي تتمثل في الحد الأدنى والأقصى  
للعقوبة وفي ظروف التخفيف التي أسندها المشرع إلى سلطته.

ثانيا العلم (أو لإحاطة) بحقيقة الواقعة الإحرامية من حيث الواقع

لا يكفي لقيام القصد الجنائي توجيه إرادته الجاني نحو تحقيق الواقعة  
الإحرامية، بل يشترط إصافه إلى ذلك أن يكون عدله نتائج الواقعة تمام العلم  
ومحتضا لها إحاطة بـ، ويسمي العلم بمواقعه لإحرامه كما عرفها القانون  
بالجهل أو العبط، بقصد تجهل واقعه ما عدم العلم بحقيقته، أما العبط  
فيها معني فهمها على نحو مخالف لحقيقتها، مثال الجهل، الموثق الذي  
يتلقى معلومات غير صحيحة من المتعاقدين فكيفها وهو تجهل دورها  
ولا يؤاخذ بجريمة التزوير، ومثال العبط في الواقعة، أن يأخذ أحد مسافرين  
في قطار الحقيبة العائده لشخص آخر معتقدا أنها له، ولا يعد والحالة هذه  
سارفا لوقوعه في عبط جوهري في صفة حقة وهو عبط في الواقع

هذا والجهل أو لبط الذي يعتد به بقول باسراء القصد الجنائي هو  
مخط الخهل أو العبط في الواقع، أما الجهل أو العبط في القانون ولا يعتد  
به - كقاعدة عامة - كسبب لانقضاء القصد الجنائي.

ومرد هذا الحكم إلى وجود قاعدة عامة يؤخذ بها في جل التشريعات  
جانبه ومن جمدها التشريع الجنائي المغربي - وهي قاعدة "عدم جور  
لاحد جهل التشريع الجنائي أو العبط في تأويله" "نصوص عنها في  
المادة الثانية من القانون الجنائي المغربي.

المطلب الثاني الخطأ الجنائي غير العمدية في الجرائم غير العمدية

« كان الركن المعنوي في جرائم العمدية يشترط لقيامه توافر القصد  
عيني أو نية الإحرامه، فإن الركن المعنوي في جرائم غير العمدية  
، فقط بسوء حاطي يأتيه الفاعل عن إرادة ولكن دون استهداف  
وجه إهميه التي قد تنسب عن هذا السلوك، وخطأ غير العمدية يحصى  
ما نبي الفاعل سلوكا، لم يشترط فيه كما يشترط في الكافة من ضرورة  
، مد قدر من اليقظة والحرص أو عدم مراعاة نظم والقوانين (كالسير  
عنه جنوبيه أو بدون صيانة لمراسم)، ويتضمن القانون الجنائي المغربي  
مدعه من النصوص التي يستفاد منها تقرير التعصب على أساس الخطأ  
، أي غير العمدية، وقد استعملت هذه النصوص بدلالة على تعبير  
مختلفة يذكر منها: "عدم التبصر"، "عدم الاحتياط"، "عدم الانتباه"،  
الجهل، "عدم مراعاة الصم والقوانين" (الفصلان 432 و 433 من  
، ج) (سير العمد (الفصول 432، 433 و 435.. ن. ح)،



"الرعونة" (المفصل 609 ق.ح.)، وفي ما يلي مسائل هذه المتاهيم التي تعتبر صوراً للخطأ في التشريع المغربي:

1- **عدم التبصر:** وهو خطأ يرتكب في الغالب من طرف بعض القضاة كالأطباء والصيادلة والرياضيين... في كل حالة يمسس فيها في جريمة نتيجة جهلهم بقواعد فهم أو حرفتهم التي لا يجوز لمثلهم جهلها أو عدم القيام بها كما هو متطلب، مثال ذلك الطبيب الذي يجهض امرأة وهي في حالة صحية لا تسمح لها بذلك.

2- **عدم الاحتياط:** ويظهر في الطش وقلة التحري سائح لمعه الذي تنرب عن فعل من الأفعال وعدم الخبوة دون وقدها، ومثال ذلك السائق الذي يعود سيارته بسرعة جنونية دون مراعاة الظروف المباحة والمكانية (صباح كثيف، منطقة آمنة بالسكان) فيصيب أحد مدره أو يقتله.

3- **عدم الانتباه:** كمن يمشي كما شرباً لا يحكم حراسته ففعلت من يديه ويهجم على أحدهم ويصيبه بجروح بليغة.

4- **الإهمال:** يظهر في الموقف سبي شخص في مواجهة بعض الأوضاع التي تعرض عليه الحذر، ومثال على ذلك لأم التي تترك صغيتها الصغرى حابت بموقد الندي تطبخ عنه فيغلب عليه إريق شاي مثلاً، فيصاب من جراء ذلك بجروح بليغة.

5- **عدم مراعاة النظم أو القوانين:** يقصد بالنظم والقوانين كل ما سدر من تشريعات سواء عن نسيطة الشريعة أو المعيدية في الحدود الموجهة كما كقانون السير وقوانين المنظمة للمهن الحرة كمهنة الطب،... عند هذه المفهوم لنشمل نظمات التعامل كنظام الذي توجبه جمع المتدخين في أماكن إنتاج العاز وتعبئته.

6- **الرعونة:** تتحقق الرعونة كلما أتى المرء سلوكاً دون إتحاده "حسب الآلام سلافية، ومثال ذلك الخادمة التي تنهي من شرفه مدره... في نوم بأشغال الطلاءه شيب فسقط هذا الشيء على أحد مدره فهدبه قتلاً أو يصيبه بجروح بليغة.

وبلاحظ أن هذه الصور نحصاً متداخلة فيما بينها باستثناء الخطأ في عدم مراعاة النظم أو القوانين.

## الفصل الثاني: تصنيفات الجريمة

الجريمة مفهومها القانوني تنقسم إلى أنواع عديدة اعتمد الفقهاء في تحديدها على مجموعة من الضوابط وتراجع أهمية تصنيف الجرائم إلى اختلاف الخصائص التي تتميز بها كل فئة من الجرائم عن باقي الفئات الأخرى بحسب الضابط المتخذ أساساً لتقسيم أو التصنيف، هذا الضابط الذي إما أن يكون هو:

الركن القانوني (مبحث أول)

الركن المادي (مبحث ثاني)

الركن المعنوي (مبحث ثالث)

### لمبحث الأول تصنيف الجرائم من حيث الركن القانوني

من ناحية الركن القانوني تنقسم الجرائم إلى إما ما يطرر بعقوبات المعصية لها؛ جرائمات وجنح ومخالفات وإما بالنظر إلى طبيعتها:

جرائم عادية وجرائم سياسية؛

جرائم عادية وجرائم عسكرية؛

جرائم عادية وجرائم إرهابية.

## المطلب الأول أنواع الجرائم من خلال العقوبات المحصورة لها

يرتكز هذا التصنيف أساساً على خطورة الجريمة المرتكبة والتي تظهر من خلال العقوبة المقررة لها، وقد أخذ القانون الجنائي بتقسيم ثلاثي معرصة (أولاً) قبل أن يطرر لتسليح المرتبة عن هذا التقسيم (ثانياً).

أولاً التقسيم الثلاثي للقانون الجنائي المغربي - الجانيات والجح والمخالفات

أورد هذا التقسيم الفصل 111 من ق.ج.الذي جاء فيه ما يلي:  
"رغم إما جرائم أو جنح بأذنيه أو جنح صغيره أو مخالفات" وهو  
سب بأنه

بعد حادثة جريمة أي تدخل عقوبتها ضمن العقوبات بخصوص  
سها في الفصل 16 وهي الإعدام السجن المؤبد - السجن المؤقت من  
خمس سنوات إلى ثلاثين سنة - الإقامة الإجبارية - التجريد من الحقوق  
الوطنية؛

- وتعد جنحة تأديبية الجريمة التي يعاقب عليها القانون بالسجن التي  
يريد حده الأقصى عن سنتين؛

- وتعد جنحة ضبطية الجريمة التي يعاقب عليها القانون بمحبس حده  
الأقصى ستان أو أقل أو غرامة تزيد عن 1200 درهما؛

- وتعد مخالفة الجريمة التي يعاقب عليها القانون إحدى العقوبات  
مصوص عنها في الفصل 18 وهي: الاعتقال لمدة نقر عن شهر أو  
الرامة من 30 إلى 1200 درهم.

والجرح التأديبية والصبغة في هذا التقسيم لا تعي وجود تقسيم  
رباعي للجرائم، لأن تقسيمات فرعية لغنة جرح كما يؤكد ذلك الفصل  
17 الذي يحدد عقوبتها، بدون تميز بين الجرح التأديبية والجرح الصبغة،  
في حسن الذي يكون أقص مدته شهر أو أقصاها 5 سنوات، أو في الرامة  
التي تتجاوز 1200 درهم.

### ثانيا: النتائج المترتبة عن التقسيم

إن تقسيم الجرائم إلى جنائيات وجنح ومخالفات تترتب عنه نتائج  
مهمة سواء على مستوى القواعد الموضوعية (1) أو على مستوى القواعد  
الاجرامية (الشككة) (2).

### 1- على مستوى قواعد الموضوع

يسمح التقسيم الثلاثي للجرائم بوضع أحكام خاصة بكل نوع على  
مستوى قواعد الموضوع، من هذه الأحكام نذكر

- أحكام المحاولة التي تعفي بالمعاقبة عن المحاولة في كل الجنائيات  
(ف 114) وبالمعاقبة عنها في جنح تقتضي نص خاص (ف 115)  
وبعدم المعاقبة عنها في المخالفات مطلقا (ف 116)؛

- أحكام المشاركة: وعاقب بمساعدا عن المشاركة في الجنائيات  
والجرح (ف 130) دون المخالفات (ف 129)؛

- أحكام وقف التنفيذ: وهي تسمح بوقف التنفيذ في عقوبات  
جنح، وفيما لبعض الشروط (ف 55)، دون مثيلها في عقوبات الجنائيات  
مما يترتب عنها.

### 2- على مستوى قواعد الشكل

يترتب على التقسيم الثلاثي نتائج مسطرية مهمة من حيث أحكام  
التقادم، أحكام التحقيق، أحكام الاختصاص.

• أحكام التقادم. تحت مدد تقدم الدعوى العمومية حسب نوع  
الجريمة المرتكبة، وهذه المدد هي: 20 سنة ميلادية كاملة باسنة  
للجنائيات تبدأ من يوم اقتراف الجنائية، 5 سنوات ميلادية كاملة  
بالسنة للجرح تبدأ من يوم ارتكاب الجنحة، وفي المخالفات تكون  
سنتين تبدأ من يوم ارتكاب المخالفة.

• أحكام التحقيق في الجرائم: تختلف هذه الأحكام حسب نوعية الجريمة أيضاً، ذلك أن التحقيق يكون إما في الجدييات المعاقب عليها بالإعدام أو السجن المؤبد أو التي يصل الحد لأقصى عقوبة المقررة لها ثلاثين سنة، ويكون إيجاباً أيضاً في جميع مقتضى نص خاص، ويكون احتياطاً في باقي الجدييات وفي الخلع التي يكون الحد الأقصى للعقوبة المقررة لها خمس سنوات أو أكثر، ولا يقضي القديون بالتحقيق في المخالفات (المادة 83 من ق.م.ح).

• أحكام الاختصاص يرجع الاختصاص النوعي في نص الجرائم إلى محكمة الابتدائية بالنسبة للمخالفات وأما اختصاصات أول الفصل فيها يرجع إلى غرفة الجدييات بمحكمة الاستئناف.

وفي ما يتعلق بالاختصاص يكون الأحكام الصادرة ابتدئاً عن محكمة الابتدائية قابلة للطعن بالاستئناف أمام عرف الخلع لإستئنافه بمحكمة الاستئناف (المادة 253).

أما الأحكام الصادرة عن عرف الجدييات بمحكمة الاستئناف فتكون قابلة للاستئناف فتكون قابلة للاستئناف أمام عرف الجدييات الإستئناف بنفس المحكمة (المادة 253).

### المطلب الثاني: أنواع الجرائم حسب طبيعتها

تصنف الجرائم من حيث طبيعتها إلى أنواع مختلفة، وعادة ما يتم تمييز بين الجرائم العادية من جهة والجرائم العسكرية وسياسية من جهة أخرى، فالجرائم العادية هي تلك التي يشترك في ارتكابها كافة الأشخاص، بعض الضرر عن امتثالهم لطائفة خاصة من الصفات المكونة للمجتمع. أما القتل العمد وغير العمد، والنصب والاعتصاب وغير ذلك من الجرائم السياسية، والجرائم العادية بهذا المفهوم تختلف عن جرائم العسكرية (أولاً) وعن جرائم السياسية (ثانياً) التي أضاف إليها المشرع المغربي ما أصبح يسمى بالجرائم الإرهابية (ثالثاً).

### أولاً: الجرائم العسكرية

الجرائم العسكرية هي التي لا يرتكبها إلا العسكريون (الجنود)، وتتخصص عنها وعلى عقوباتها في قانون العمد العسكري (الصادر في 11 نونبر 1956)، كجريمة العصيان والفرار من الجندية، وسد الطاعة وجريمة التمرد، وتخريب البنايات وتخطيم العتاد الحربي، وتفرقة هذه الجرائم بمقتضىات خاصة تطبق عليها، مما يتعلق بالعقوبة والإجراءات. كما أن الاختصاص في نظرها يرجع إلى المحكمة العسكرية. كما أن مسند هذه المذمة التي يوجد مقرها بالرباط ويمتد اختصاصها إلى مجموع التراب الوطني.

## ثانيا: الجرائم السياسية

لا تعرف التشريعات الجنائية -ومن حملها التشريع الجنائي المغربي- الجريمة السياسية، ولهذا حاول نفسه وضع بعض المعايير لتمييزها عن جريمة العادية، وهي تتمثل في معايير أساسية لمعيار شخصي أو الدائي والمعياري الموضوعي.

1- المعيار الشخصي: يقضي المعيار الشخصي أو الدائي بالأحد من الاعتبار الداعي إلى ارتكاب الجريمة، وعليه فإن كان هذا الداعي أساسيا بأن كان الدافع يرمي إلى إسقاط النظام السياسي القائم، أو يرمي إلى تعريضه ونفوذه كاحتطاف زعيم حزب معارضة، بحكومة بهدف إضعاف مركز حربه ومعه تسلي من توبي سنطه، فإن الجريمة تعتبر بد ذات سياسية.

وبالاعتماد على هذا المعيار والجرائم العادية تصبح أيضا سياسية (قتل - إضرام النار)، بمجرد كون الدافع عند ارتكابها سياسيا.

وهو ما يؤدي إلى توسيع مفهوم الجريمة السياسية على نطاق مفهومها وفقا للمعيار الموضوعي.

2- المعيار الموضوعي: يقتضي هذا المعيار في تمييز الجريمة السياسية عن الجريمة العادية، فإن الجريمة تكون سياسية عندما تمس بمصالح لها طابع

سياسي كالمساس بالحقوقي السياسية مؤسسات الحكم (الدولة) أو على حد من الحقوق السياسية للمواطنين، بمعنى أن هذا المعيار، من موضوع الجريمة أمره كله لصاحب ضمن الجرائم السياسية دون الأخرى. الاعتبار الدافع أو الباعث على ارتكابها عند الجنائي.

ويؤدي الأحد هذا المعيار إلى تطبيق مفهوم الجريمة السياسية، ومع ذلك فقد أخذ به جل الفقه والتشريعات المقارنة.

وينص القانون الجنائي المغربي، وقوانين أخرى، على مجموعة من الجرائم التي يمكن اعتبارها جرائم سياسية بصيغتها، وفقا للمعيار الموضوعي (كجرائم المس بأمن الدولة في المقصور من 163 إلى 218 من م.ق.ج بالإضافة إلى جرائم أخرى ينص عليها قانون الصحافة وقانون الانتخابات).

وسمى جوع إلى مقتنيات جنائية (سواء تلت انتصمته في العيون الجنائي أو ست مصوص عليها في قانون المسطرة الجنائية) يتضح أن المشرع المغربي تعامل مع صنف الجريمة السياسية بكيفية تطعيمها الرأفة نارة واشتد ناره أخرى (مقارنه مع الجريمة العادية)، وهكذا، فمن مظاهر الرأفة بالمجرم السياسي:

• عدم تطبيق مسطرة الإكراه البدني على المجرم السياسي (المادة 636 ق.ج).

● استعادة الحرم السياسي من الغزو الخالص في كثير من الحالات.

● تخصيص عقوبتين لزجر الجرائم السياسية وحدها دون باقي الجرائم العادية وهي عقوبة التجريد من الحقوق الوصية (المادة 26 ق ح) وهي أحف العقوبات الجنائية الأصلية مرسى، وعمومية، لإقامه إحصائية وهي أحف في كل الأحوال من الإعدام أو السجن كمعوقات أصلية في الجنائيات.

أما مظاهر التشدد فهي كثيرة من أهمها:

1 - تطبيق عقوبة الإعدام على جميع الجرائم دون التمييز بين الجرائم السياسية و الجرائم العادية.

2- مدة الوصع حب الخيانة في جرائم السياسة (المادة 26 ق ح) الدولة الد حية أو الخارجية) تصل إلى ضعف المدة المسموح بها بالنسبة للجرائم العادية (48 + 48 - 96) فإنه يُستبعد مرة واحدة

فاللذا: الجرائم الإرهابية

ظهرت الجريمة الإرهابية في النظام القانوني المغربي مع صدور قانون مكافحة الإرهاب (قانون 03.03 لصادر في 28 ماي 2003)، وتتضمن هذا قانون مقتضيات جديدة أضيفت إلى القانون الجنائي المغربي (قانون الموضوع) بالإضافة إلى مقتضيات شكية أضيفت إلى قانون

مسطرة جنائية، على خلاف الجريمة السياسية كان المشرع المغربي واضحاً في تعريف الجريمة الإرهابية من أجل تمييزها عن الجريمة العادية، وهكذا في مادة 1.218 مضافة إلى القانون الجنائي المغربي أن لأفعال الإرهابية إذا كانت لها علاقة عمداً بمشروع فردي أو جماعي بهدف إرهاب أو تخريب النظام العام بوسيلة التخويف أو التهديد أو العنف، ونحن نشير أن المشرع المغربي بهذا تعريف لائحة طويلة للأفعال الإجرامية، تكون للجريمة الإرهابية (من الفصل 218.1 إلى الفصل 218.8) وتمثل هذه الأفعال في الجرائم الآتية:

● جريمة التحريض على ارتكاب فعل إرهابي؛

● جريمة المساعدة على ارتكاب فعل إرهابي؛

● جريمة عدم التبليغ عن فعل إرهابي؛

● الإرهاب البيئي؛

● جريمة تمويل الإرهاب؛

وقد حرص المشرع المغربي على إدراج المعتبرة إرهابية بعقوبات تتدرج من عزمه من حيث العقوبات المالية لحرية (السجن المؤبد - السجن المؤقت الخمس) إلى حد تطبيق عقوبة الإعدام.



أما فيما يتعلق بالتعويضات الشككية (التي تضمنها قانون مكافحة الإرهاب) فاهم ما يميزها كونه ذات طابع متشدد تجاه الأفعال التي يعتبرها المشرع جرائم إرهابية مقارنة بالجرائم العادية، أهم هذه المقتضيات:

- بالنسبة لإجراء تحقيق سرّي: خلاف بمساعدة العامة في الجرائم العادية، يمكن "الشروع في تحقيق السرّي ومعايشها بصفة مستترة من الساعة السادسة صباحاً أو بعد الساعة التاسعة مساءً بلا إحد كافي من الساعة العامة، إذا تحقق لأمر جريمة إرهابية وانقضت تلك ضرورة أصبحت أو حالة الاستعجال القصوى..."

- بالنسبة لموضوع تحت الحراسة تفصل في صنف فئة مسموح بها فيما يتعلق بالجرائم العادية (48 + 96-48) وهي قاعة سميد مربي

- بالنسبة المكاتب الهاتفية يسمح قانون المظفر الحثي (في المادة 102) بالنسبة المكاتب الهاتفية أو الاتصالات مسجورة بوسائل الاتصال عن بعد وتسجيلها وأخذ نسخ منها وفقاً لبعض الشروط، وهي إمكانية يتم اللجوء إليها فقط بالنسبة لجرائم معينة كجرائم أمن الدولة وجرائم أخرى محددة في المادة 108 من قانون لكن قانون مكافحة الإرهاب أضاف إليها الجرائم الإرهابية.

المبحث الثاني: تصنيف الجرائم من حيث الركن المادي

تصنف الجرائم من حيث الركن المادي إلى ثلاثة أقسام:

- جرائم إيجابية وجرائم سلبية (مطلب أول).
- جرائم شكلية وجرائم مادية (مطلب ثاني).
- جرائم بسيطة وجرائم اعتيادية (مطلب ثالث).

المطلب الأول: الجرائم الإيجابية والجرائم السلبية

أولاً: الجرائم الإيجابية

تكون الجريمة إيجابية في كل حالة يأتي فيها العاقل نشاطاً إيجابياً (مثلاً) بخلاف القانون الجنائي ومعارف عليه. وتعتبر الجرائم التي يصر عليها القانون الجنائي في معظمها من هذا النوع السرق، القتل، الضرب و... إلخ، الاعتصام، السب، القذف، التسمم... على اعتبار أن المبدأ هو بقاء المشرع الجنائي البصر على عقاب الأفعال في محل النهي عن

5

ثانياً: الجرائم السلبية

في بعض الحالات الاستثنائية يأمر القانون الجنائي بالقيام ببعض الأعمال تحت طائلة العقوبة ومن ثم فإن تحقق الجريمة في هذه الحالة يتم

الاحتلاس نتيجتها، وجريمة الصرب و الخرح التي تحدث فقدان عضو أو  
عاهة مستديمة...

### ثانيا: الجرائم الشكلية

هي الجرائم التي لا يشترط لمشرع لقيام ركنها مادي ضرورة تحقق  
نتيجة عن اتين الجاني لنشاط مجرم، وهذا يعني أن المشرع يقصد من  
خلالها معاقبة بعض الوسائل بمجرد الدخول إليها بدون الاكتر ث إلى  
نتيجتها، ومن أمثلة الجرائم الشكلية في القانون المغربي بذكر جريمة  
استميم المصنوع عليها في الفصل 398 من ق ج التي يتحقق ركنها  
مادي بمجرد أن يقدم الجاني إلى تبيخ عليه مواد من شأنها أن تسب له في  
موت إن عاجلا أو آجلا، ومن الأمثلة كذلك جريمة عدم أداء العقدة  
محكوم لها على المكلف بذلك (المادة 480)، جريمة صنع القود وتعملة  
أو لم يصح ذلك إصدار أو توزيع (ف 339- 340 من ق ج)،  
الإضافة إلى مخالفات السم التي لا يحتمل عليها صرر لتعير (كعدم حرام  
حق الأسقية وعدم احترام علامات المرور).

[www.fsjes-agadir.info](http://www.fsjes-agadir.info)

يشترط مئلي، أي بالامتناع عن القيام بالفعل الذي يأمر به القانون، وهذا  
نوع من الجرائم (السببية) هو في تزايد مستمر، حيث أصبح المشرعون  
يخرمون أكثر فأكثر أنشطة سلبية، ومن أمثلة هذه الجرائم في القانون  
المغربي: عدم التصريح بالولادة داخل أجل شهرين (ف 468- 469  
من ق ج) - إيكار العدية (ف 240 من ق ج) - الامتناع عن أداء  
العقدة محكوم بها في موعدها المحدد (أو جريمة إهمال الأسره المصنوع  
عليها في المادة 480 من ق ج) - عدم الحصول للإدلاء بمساهده (ماده  
128 من ق ج) - عدم تقديم المساعدة لشخص في خطر (مفصل 431  
ق ج).

### المطلب الثاني: الجرائم المادية والجرائم الشكلية

يعتمد في السير بين جرائم المادية (جرائم البهجة) والجرائم الشكلية  
(جرائم السلوك أو جرائم الخطر) على عنصر النتيجة الإجرامية.

#### أولا: الجرائم المادية

هي الجرائم التي تعتبر النتيجة عنصر أساسيا في تكوينها المادي، بحيث  
لا تتحقق إلا بتحقيق نتيجة، فهي جرائم لا يصح نامة إلا بصدر نشاط  
جرمي من نفسن ونحقق نتيجة إجرامية عن هذا النشاط، سواء كان هذا  
النشاط إيجابيا أو سلبيا، ومن أمثلة هذه جرائم اختل بسوءه حيث يعد  
إزهاق روح الصحية هو النتيجة فيها، وجريمة السرقة حيث يعد

### المطلب الثالث: الجرائم البسيطة والجرائم الاعتيادية

#### أولاً: الجرائم البسيطة

الجريمة البسيطة هي التي لا يشترط فيها المشرع للمساعدة والعقاب عليها تكرار الفعل أو مرتكب النشاط الإجرامي لفعله أكثر من مرة، سواء كان هذا النشاط إجبارياً أو طوعاً.

فالجريمة البسيطة هي الجريمة المكونة من فعل مادي واحد، ويسر من القانون الجنائي المعرف أن عليه الجرائم بسيطة يسل عنها مرتكبها ويعاقب بمجرد إثبات الفعل بحرم وهو مرد واحد دون سبب مكرر أو الاعتياد عليه وأمثله هذا السوء كالتسرق والنقل بوعه والحبس والاعتصاب والخيانة الزوجية وغيرها.

#### ثانياً: الجرائم الاعتيادية

إذا تعدد ارتكاب نفس الأعمال المادية فإن الجريمة تكون اعتيادية، وهي جرائم يشترط القانون لمساعدة مرتكبها "العود" أو عبيد الفعل على إثبات نشاط إجرامي معين بحيث كان هذا النشاط أم سبب، حيث أن الفعل الواحد المرتكب منها لا يعاقب به، ويفضد بالتعود ارتكاب الفعل مرتين فما فوق، ومن أمثلة هذه الجرائم التسول للنصوص عليها في

(الفصل 326 من ق.ج. وجريمة إفساد الشباب أو جرائم البغاء للنصوص عليها في الفصل 497 من ق.ج.).

#### المبحث الثالث: تصنيف الجرائم من حيث الركن المعنوي

يصنف الفقه الجرائم بحسب الركن المعنوي إلى مجموعتين:

● جرائم عمدية وجرائم غير عمدية (مطلب أول)

● جرائم فورية وجرائم مستمرة (مطلب ثاني)

المطلب الأول: جرائم عمدية وجرائم غير عمدية

#### أولاً: الجريمة العمدية

استوجب المشرع لقيام الجرائم العمدية توافر العمد عند مرتكبها، والجرائم التي بشرط العمد في معاقبتها حسب القانون الجنائي هي خنايات، والكثير من الخبث وبعض الخناقات، بصفة استثنائية، التي تخضع في هذه حالة بعض أحكام الجرائم العمدية الأخرى إلا ما استثنى منها، (الفصل 133 من ق.ج)، وأصبحت الجرائم في القانون الجنائي المعرف غير جرائم عمدية كقتل العمد والإجهاض والتسميم والحبس والخيانة الزوجية والتزوير في المحررات وغيرها من الجرائم الكثيرة.

## ثانيا: الجريمة غير العمدية

اكتفى المشرع في قيمتها والعقاب عليها بمحرد صدور خطأ غير متعمد من الفاعل، ترتب عنه نتيجة ما دون ان تكون إرادته قد اتجهت بالفعل إلى تحقيق النتيجة.

ومن أمثلة الجرائم غير العمدية في القانون المغربي، جرائم الإحراق غير العمدية (ف 435) وجرائم القتل الخطأ (الفصل 432) وجرائم الإيذاء والجرح الخطأ (الفصل 433) وحل مخالفات حوادث السير.

## المطلب الثاني: الجرائم العنصرية والجرائم المستمرة

### أولاً: الجرائم الفورية

عرف المصنف جريمة الفورية بأنه تلك "الجريمة التي يتم تنفيذها في وقت محدد غير قابل للامتداد والتحدد بإرادة الجاني"، بحيث يستغرق وقت التنفيذ ما يفي بجرائم الفورية مدة قصيرة، وهي قد تكون لحظة أو سبة مثل الأولى جريمة القتل (الفصل 392 ق ح) الصرب والخرج (الفصل 400)، السرقة (الفصل 500)، ومثل انشيه عدم التصريح بزيادة لمولود داخل أجل شهرين -عدم الإلقاء بالسجادة وغيرها من جرائم لا تمتدح التي تتحقق ركبتها لمادي في وقت محدد غير قابل للتحدد بإرادة الجاني.

## ثانيا: الجرائم المستمرة

يعرفها المصنف بأنه: "هي التي يتكون ركبتها لمادي من عمل أو امتناع يمتد في الزمن لا من حيث التنفيذ ولا من حيث القصد الإجرامي".

بحيث إن الشخص يكون مرتكباً لها كلما استمر -عن قصد- في مخالفة مقتضات القانون الجنائي، وللاحظ هنا أيضاً أن هذه الجريمة قد تكون إيجابية، أو سلبية، مثل الأولى إحصاء لأشياء مسروقة، وحمل السلاح بدون رخصة، عتقل شخص بصفة تحكيمية، ومثل الثانية، عدم أداء المصنف أو جريمة إهمال الأسرة، الامتناع عن مسم طلع من به الحق في المطالبة به...

## المحور الثاني: المجرم

ظل القانون الجنائي لمدة طويلة يهتم بالجريمة فقط، دون شخص مرتكبها، لكن مع تطور الأبحاث والدراسات العنسية في أبعاد الجنائي أصبح هذا القانون يولي أهمية كبيرة للشخص مرتكب الفعل بجانب الجريمة، نظرا لوجود اختلاف بين الأشخاص حتى عندما يرتكبون نفس الأفعال الإجرامية: (الأحداث/والرشداء المحرمين لأسوياء والمجرمين المحضين عمدا، الرجل والمرأة، المحرم كشخص طبيعي والمحرم كشخص معنوي)

وبما أن الجريمة قد يرتكبها شخص بمفرده، أو قد يعدد الأشخاص في ارتكابها (سواء تم ذلك باتفاق بينهم أم لا) فإن القانون الجنائي يولي تحديد الدور الذي يقوم به الشخص في الفعل الإجرامي إذ يمكنه هذا الدور من التمييز بين عدة أنواع من المجرمين، مع ما يرتبط بذلك من قواعد خاصة بكل نوع.

يتناول القانون الجنائي بالبحث أيضا درجة مسؤولية المجرم ويبين الأحوال التي سبقت فيه المسؤولية، والأحوال التي يسأل فيها مسؤولية مخففة أو مشددة.

وعليه سنبحث موضوع هذا المحور المتعلق بالمجرم في فصلين:

الأول: نتناول فيه المجرم من حيث دوره المادي في الجريمة.

والثاني: نخصه للدراسة موضوع المسؤولية الجنائية للمحرم.

## المحور الثاني: المجرم

• الفصل الأول: المجرم من حيث دوره المادي في الجريمة

• الفصل الثاني: المسؤولية الجنائية

www.dawlatulislamiyya.com

## الفصل الأول: المجرم من حيث دوره المادي في الجريمة

الجريمة - كمشروع إجرامي - إما أن يتم تنفيذها بواسطة شخص واحد يسمى فاعلا أصليا، وإما أن يتم هذا التنفيذ مع الغير حيث يتعدد الأشخاص، وعندها نجد أن القنود الجنائي يقوم بتقسيمهم على أسس الدور الذي يكون لكل واحد منهم في جوار الأعمال المادية المكونة لتلك الجريمة، يتم التمييز على هذا الأساس بين ثلاثة أنواع من المجرمين الفاعل والمساهم والفاعل المعنوي (مبحث أول) من جهة والمشارك من جهة أخرى (مبحث ثاني).

### المبحث الأول: الفاعل والمساهم والفاعل المعنوي

تميز بين الفاعل والمساهم (مطلب أول) والفاعل المعنوي (مطلب ثاني).

#### المطلب الأول: الفاعل الأصلي والمساهم

تكون آخر مرحلة في الأعمال الإجرامية هي مرحلة التنفيذ، وهي نحقق بالقيام بأعمال مادية (ضرب، جرح، اختلاس، مناع عن القيام بعمل يرض عنه القانون...)، وإذا كان مبدأ تلك الأعمال شخصا واحدا فربما يكون أمامنا *auteur*، أما إذا قدم عدة أشخاص سعيهم بعض الأعمال لمكونة بجريمة فإن كل واحد منهم يعتبر مساهم (*coauteur*)

في الجريمة، كما في جريمة القتل التي يقوم فيها مساهم بمسك الشخص المراد قتله ويقوم لمساهم الآخر بقطعه، أو جريمة السرقة التي يقوم فيها أحد المساهمين بفعل الاختلاس، ويقوم المساهم الآخر بنزول الحراسة، ولمساهم هذا مفهوم هو ما عبر عنه المشرع المغربي في الفصل 128 "يعتبر مساهما في جريمة كل من ارتكب شخصيا عملا من أفعال التنفيذ المادي ها"، ويعتبر المساهم بمثابة فاعل أصلي ويعاقب مبدئيا بالعقوبة المقررة للجريمة كأنه هو الذي اقترعها منفردا.

وإذا كان اللبأ هو أن المساهمين هم الذين يرتكبون الأفعال المادية المكونة للجريمة متى حصل اتفاق بينهم على ذلك، فإن المشرع المغربي جرح عن هذه القاعدة في بعض الحالات حيث عاقب بعض الأشخاص بصفتهم مساهمين ولو أن دورهم يقتصر على مجرد اشتراك (مثلا المادة 304 التي عتبرت مرتكب لمعصيات كل من حرص عنه سواء بخطأ أو بواسطة إعلانات أو ملصقات).

#### المطلب الثاني: الفاعل المعنوي

تعرض المشرع المغربي حالة الفاعل المعنوي في الفصل 313 من القانون الجنائي: "من حمل شخصا غير معاقب بسبب ظروفه أو صفته لشخصية على ارتكاب جريمة، فإنه يعاقب بعقوبة الجريمة التي ارتكبها هذا شخص"، فالفاعل المعنوي لا يقوم بدور تنفيذ الفعل المادي مكون



صاغهم فيها (المادة 225 ك ج) إذ يتحمل الرئيس المسؤولية ويعتبر  
فاعلا معنويا).

### المبحث الثاني: المشارك

نتعرض في هذا المبحث لتحديد مفهوم المشارك (أولاً)؛ والأفعال التي  
تتحقق لها المشاركة (ثانياً)؛ شروط تحقق المشاركة (ثالثاً)؛ عقاب  
المشاركة (رابعاً).

#### أولاً: مفهوم المشاركة

يمثل المشارك "Complice" وعاء آخر من أنواع مجرمين الذين  
يعرض لهم القانون الجنائي، والذين يكون لهم دور في جريمة المرتكبة  
يجعلهم مسحقون العقاب، وقد حاول المشرع توضيح مفهوم المشارك في  
الفصل 129 من القانون الجنائي، فصر على أنه "الشخص الذي لم  
يساهم مباشرة في سعي الجريمة"، معنى ذلك أنه الشخص الذي يقوم بفعل  
غير الفعل مادي للجريمة، شريطة أن تتوفر لديه الية، ويقوم في نفس  
الثوب سعي أحد الأفعال المادية المكونة للجريمة، وبمساعدة التمييز من  
الناحية العامة بين استهم ومشارك فقد حدد المشرع في الفصل 129  
الأفعال التي تتحقق لها المشاركة.

للجريمة، بل يقوم بدور خاص ارتأى المشرع أن يتعرض له كحالة  
مستتمة، ونحو ذلك من يدفع كحجوب نفس شخص آخر فقتله بالفعل، أو  
من يتناول مسدساً بطلين صغير غير مثير ويوعر له بافراعه في غريمه نه فيقتله  
أو يجرحه بالفعل، فهي كل هذه الأمثلة وما شابهها يكون الذي دفع إلى  
ارتكاب الجريمة مادياً غير معاقب إما بسبب عدم قيام عناصر الجريمة  
بالنسبة إليه، وإما لعدم إمكانية مسألته جنائياً (الانعدام التمييز - غياب  
القصد الجنائي) عن الفعل الذي حمله المجرم على ارتكابه. هذا المجرم الذي  
يصطاح عنه فقها بالفاعل المعنوي للجريمة.

والملاحظ أن مشرع معربي قد توسع في مفهوم الفاعل المعنوي ما  
استعمل في نص المادة 131 ق.ج. تعبير "غير معاقب" بل "غير  
مسؤول" ذلك أن تعبير "غير مسؤول" ينصرف فقط إلى حالة انعدام  
الإدراك والتمييز جنون أو صغر السن عند الفاعل المادي أما تعبير غير  
معاقب فهو مفهوم واسع تتحقق معه صفة الفاعل المعنوي في كل حالة  
يكون فيها الفاعل المادي للجريمة غير معاقب إما لانعدام مسؤوليته  
(جنون صغر السن) وإما لانعدام القصد الجنائي لديه (حيث يكون حسن  
النية)، وإما بسبب وجوده في حالة من حالات التمييز: (كالإكراه أو  
العنف سائر السببية. كالقضي أو الموصف الذي ينصرف بفاعلاً حتى امر  
صادر من رؤسائه في مادة تدخل في نطاق اختصاصهم، ويجب عليه

## ثانيا: الأفعال المكونة للمشاركة

يحدد الفصل 129 من القانون الجنائي الأفعال التي تحقق بها المشاركة وهي كالتالي:

1- الأمر بارتكاب الفعل أو التحريض على ذلك بنية أو وعد أو تهديد أو بسوء استعمال سطة أو ولاية أو خايل أو تدليس إجرامي، وقد عاقب المشرع المغربي بعض أفعال التحريض كجرائم مستقلة في بعض الحالات (كجريمة التحريض على العصابات (ف 304)، جريمة التحريض على عمل إرهابي...).

2- تقديم أسلحة أو أدوات أو أية وسيلة أخرى استعملت في ارتكاب الفعل، مع عدم المشارف بأنها ستمسك بدت، ومثل دت ن يقدم عمر سلاحا لريد يقصد قتل الضحية مع عدم عمر بمقصد الجنائي بريد، فهي هذه الحالة يعتبر عمر مشارك في الجريمة التي اقترها ريد الذي يعتبر فاعلا أصليا.

3- مساعدة أو إعانة الفاعل أو المساهمين في الجريمة في الأعمال استحصورية أو الأعمال المسهبة مع العلم بدت، وهذه مساعدة أو الإعانة يجب أن يكون سابقه على اقتراف الفعل الأصلي للجريمة، بحيث تكون قبل البدء في تنفيذ الجريمة حتى لا تختلط بمفهوم المساهمة، ومثل ذلك إحداث صوصاء بفرض إخفاء صوت الضحية لفرض تسهيل ارتكاب

جريمة، استدراج الضحية إلى مكان الاعتداء أو تهوية المدرس لتسهيل السرقة، أو نقل الفاعل الأصلي إلى مكان الجريمة؛

4- التعود على تقديم مسكن أو مبيت أو مكان للاجتماع بواحد أو أكثر من الأشخاص الذين يمارسون النصوصية أو العنف ضد أمن الدولة أو أمن العام أو ضد الأشخاص أو الأموال مع علمه بسوءهم الإجرامي، هذا مع العلم أن المشرع المغربي قد عاقب عن هذه الحالة الأخيرة كجريمة مستقلة في العديد من فصوله كالمص 295 المتعلق بتقلد أسلحة أو ذخائر أو أدوات أو مكان للاجتماع بمساهمين في عصاة إجرامية، ومثل دت أيضا الفصل 297 المتعلق بنفس الجرائم والذي يصر على فعل إخفاء بخرم أو تخريبه أو محاولة تخريبه من الاعتقال، باعتباره جريمة مستقلة

## ثالثا: شروط تحقق المشاركة

تحقق مشاركة في الجريمة لابد من توفر شروط يحددها الفقه (عسى ضوء النصوص الجنائية) فيما يلي:

1- ضرورة ارتباط المشاركة بفعل رئيسي معاقب عليه، بمعنى أن تحقق مشاركة بارتكاب فعل إجرامي رئيسي يستحق العقاب، ولا يهم أن يكون الفعل تاما أو مجرد محاولة ما دام أن الأمر لا يتعلق بمجرد أعمال خصموية، أن يد كارت الفعل الرئيسي لا يستحق العقاب لسبب من

## رابعاً- عقاب المشاركة

هناك عدة نظريات قهية تختلف بشأن العقاب عن المشاركة، يحدد  
مضمون بعض هذه النظريات قبل عرض موقف المشرع المغربي.

### 1- النظريات المتعلقة بعقاب المشاركة:

هناك عدة نظريات يمكن ذكر النصريين الرئيسيين

أ- نظرية الجريمة المستتفة: وهي نظرية تفيد بأن العمل بالمسؤولية  
الشخصية يقتضي أن يكون كل واحد مسؤولاً عن فعله الشخصي،  
فما يجب معاقبة أفعال المشاركة أفعالاً إجرامية مستتفة، ويؤدي العمل  
هذه نظرية أن معاقبة المشارك بصرف النظر عما إذا كان الفاعل الأصلي  
قد ارتكب الفعل الإجرامي أو لم يرتكبه (السبب من الأسباب).

ب- نظرية الاستعارة. وهي نظرية معاكسة لنظرية الأولى لأنها تقسم  
مسؤولية المشارك على أساس ارتباط النشاط الذي قام به (تخريض، أمر،  
تقديم وسائل ارتكاب الجريمة، هبة مسكن أو مخرج) بنشاط الفاعل  
الأصلي، وبما أنه آخرى، فإن المشارك "يسعى" إجرامه من إجماع الفاعل  
ومن ثم كان لابد من استعارة العقوبة لمخصصة للفعل الرئيسي لتصفه  
على فعل المشاركة.

الأسباب (لوجود حالة من حالات التبرير، لتفادى الدعوى، لصدور أمر  
شامل- بدون الفاعل الأصلي عن ارتكاب الفعل) فإن المشاركة لا  
تعاقد بدورها.

2- ضرورة أن يكون الفعل الرئيسي المعاقب عليه حماية أو جنحية،  
إلا لا مشاركة في المخالفات (ف 129).

3- ضرورة توافر النية الإجرامية عند المشارك، حتى يعتبر فعله من  
قبل المشاركة، وقد نص الفصل 129 صراحة على هذا الشرط، يذكر  
الملاحظ أن هذا الفصل يميز بين أفعال يشترط فيها أن تكون زردية  
(الأمر، التخريض، الهبة، الوعد، التحايل، التخليص) وأفعال أخرى  
تتضمن الأرقام 2، 3 و 4 من نفس الفصل والتي يقوم بها الشخص دون  
أن تتوفر لديه النية الإجرامية، ويشترط فيها مجرد "العلم".

4- ضرورة وجود علاقة سببية بين فعل المشارك وبين تنفيذ الجريمة  
حيث يكون لأمره أو مساعدته أو تخريضه أثر واضح على توجيه الفاعل  
الأصلي إلى ارتكاب الجريمة أو استعمال الأداة التي قدمها له في ارتكاب  
الجريمة فعلاً، فإذا انعدمت هذه العلاقة السببية لم تحس المشاركة كما إذا  
تراجع الفاعل الأصلي عن ارتكاب الفعل أو ارتكب الفعل لأسباب  
أخرى غير التخريض أو الأمر، أو ارتكب فعله بواسطة أسلحة أخرى غير  
تلك التي قدمها له المشارك أو بدون أسلحة.

وأبهر ما يترتب على اعتناق نظرية استعارة المشارك للإجرام من  
الدفع الأصلي أن الشريك لا يمكن أن يعاقب إلا إذا كانت الجريمة التي  
ساعد على تنفيذها قد نفذت بالفعل. وكان الدفع الأصلي الذي أخرجه  
يمكن معاقبته من الناحية القانونية.

## 2- موقف المشرع المغربي من عقاب المشارك

نقد أحد المشرع في هذا مجال جدول القانون الجنائي الفرنسي الذي  
أخذ بنظره الاستعارة مدنا في عقاب مشاركة، وهو ما يتضح من نص  
المادة 130 من القانون الجنائي المغربي التي جاء فيها:

"المشارك في جناية أو جنحة يعاقب بالعقوبة المقررة لهذه الجناية أو  
الجنحة.

ولا تؤثر الظروف الشخصية التي يسبب عنها شديد أو خفيف أو  
إعفاء من العقوبة إلا بالنسبة لمن تتوافر فيه.

أما الظروف العنصرية المتعلقة بالجريمة والتي يمتنع العقوبة أو تخفيفها بها  
تنتج مفعولها بالنسبة لجميع المساهمين أو لمشاركين في الجريمة ولو كانوا  
بجهولها".

وبستخلص من هذا الفصل ما يلي:

1- أن عقوبة المشارك هي نفس العقوبة المقررة للجناية أو الجنحة  
التي تطبق على الفاعل الأصلي؛

2 عما أن العقوبة قد تتأثر ببعض الظروف، فإن الفصل 130 من  
القانون الجنائي يبين كيفية حدوث هذا التأثير:

-إذا تعلق الأمر بظروف شخصية (ترجع إلى صفة شخصية في  
الفاعل الأصلي) سواء كانت هذه الظروف تؤدي إلى تشديد العقوبة  
(كحالة العود إلى الجريمة- مادة 154 160 ق ح ، الاعتداء في جريمة  
الإجهاض ) أو تؤدي إلى التخفيف من العقوبة أو الإعفاء منها (كصغر  
العمر -مادة 139- صفة الروح في جريمة قتل الزوجة وشريكها في حالة  
حالة راحه -مادة 418 صفة "الأمومة" التي تؤدي إلى تخفيف  
العقوبة عند لأم عن قتلها لولدها -مادة 397-) فإن هذه الظروف لا  
تسري على الشريك.

- أما إذا تعلق الأمر بظروف مادية (عينية) متعلقة بالجريمة سواء  
كانت هذه الظروف تؤدي إلى تشديد العقوبة (كظروف السرقة في القتل  
العمد ( 393 ق ح ) أو طرف الكسر والنس والتسحق في جريمة السرقة  
(م 509 ق. ح ) أو تؤدي إلى تخفيف العقوبة (كحالة سرقة أشياء زهيدة  
القيمة) فإن هذه الظروف تسري على الشريك أيضا، بمعنى أنها تنتج  
مفعولها (تخفيف أو تشديد العقوبة) بالنسبة للجميع، من مساهمين  
ومشاركين في الجريمة ولو كانوا بجهولها.

## الفصل الثاني: المسؤولية الجنائية

يقصد بالمسؤولية الجنائية تحمل الشخص لتبعات أفعاله الإجرامية يقتضي نص في القانون الجنائي وبمطلقاً من هذا معنى فإن المسؤولية الجنائية هي ارتباط وثيق بمفهوم الجريمة والعقوبة، ذلك أن الجريمة هي مصدر المسؤولية الجنائية، وثبت هذه المسؤولية هو الذي يقرر نطاق العقوبة بالفاعل إذ لا يستحق المجرم العقاب إلا إذا كان مسؤولاً قانونياً عن الجريمة، ولا تقوم المسؤولية الجنائية إلا إذا ثبت إمكانية إفساد الفعل المجرم إلى من ارتكبه، واعتباره مسؤولاً عنه.

ويفتضي تحت موضوع المسؤولية الجنائية جديد لأساس الذي تقوم عليه (مبحث أول).

يوضح مسؤولية الجنائية للأشخاص المعونة (مبحث ثاني) قبل عرض موانع المسؤولية الجنائية (مبحث ثالث).

### المبحث الأول: أساس المسؤولية الجنائية

اختلف الفقه في تحديد أساس المسؤولية الجنائية، بحسب المدارس العقابية المتبعة لتوضيح ذلك، حدد أعلاه هذه المدارس الفقهية (مبحث أول) قبل التعرض لأساس مسؤولية الجنائية في النظام عقابي الإسلامي

(مطلب ثاني) وموقف التشريع الجنائي معربي من هذه المسألة (مطلب ثالث).

### المطلب الأول: أساس المسؤولية الجنائية عند المدارس الفقهية

#### أولاً: المدرسة التقليدية

عند اتباع هذه المدرسة (BECCARIA-BENTHAM)، المسؤولية الجنائية تقوم على وجود حرية لدى الإنسان، والتي لا تكون كدست إلا بد صدق عن شخص يمنع بالإدراك والتفكير، وعم مكره على إتيان الفعل أو الترك، ويرتب عن ذلك أن أساس المسؤولية الجنائية عندهم هو "الخطأ"، والمسؤولية تحدث تكوّن أخلاقية، لأن الإنسان مادم قادر على الاختيار بين الخير والشر، فإن هو اختار طريق الجريمة وهو حر، مثير، مدرك، فقد أخطأ وقام بالتالي مسؤوليته لأخلاقية وبالشيعة الجنائية.

#### ثانياً: المدرسة الوضعية

مؤسس هذه المدرسة هو الطبيب الإيطالي مبرورو LOMBROZO ومن أعظمها كدست تريكو فيري A. Ferri، على عكس الطريقة السابقة، فإن هذه المدرسة تنكر صلاحية حرية الاختيار عند الفرد كأساس لمسئولية الجنائية وتنتي "مد" حرية، ختمه لطقته ومعه

أن الشخص محير عني إثبات المسوئك لإجرامي بفعل عوامل محدثة لا علاقة لها بحرية الاختيار، بل هي عوامل إما شخصية ترجع لتكوين الطبيعي أو النفسي للفرد، وإما اجتماعية ترجع إلى الوسط المحيط بالحياتي (كالتسارع والبيئة والظروف الاقتصادية والثقافية) سلك فون هذا الجدي الذي يربك الجريمة تحت وطأة هذه الظروف، إذ أمكنت مساعله، فلا يمكن تأسيس هذه المساءلة على ارتكابه بخطأ، وإنما يسأل مسؤولية اجتماعية على أساس أنه يشكل مصدر حضوره على أمن وسلامة المجتمع، بذلك فمن حق المجتمع أن يعمي نفسه باتخاذ تدابير وقائية في مواجهة المخاطر للحيلولة بينه وبين اقتراف الإجرام من جديد.

#### المطلب الثاني نظرية المسؤولية الجنائية في النظام العقدي الإسلامي

بالرجوع إلى الأحكام المقررة في الشريعة الإسلامية نبي المسؤولية الجنائية على أساس العقل والبلوغ والحرية والاختيار، ذلك أن أحكام الشريعة الإسلامية لا تسأل إلا المتكفين من الأحياء ذوي الأموال، كما أن هذه الأحكام الشرعية تخص لأطفال ما لم يبلغوا الحلم من أية مسؤولية جنائية، وكمن ذلك من فون صبي الله عليه وسلم "رفع القلم عن ثلاثة، عن الصبي حتى يحتلم، وعن النائم حتى يصحو، وعن الخنوع حتى يفيق" كما أن أحكام الشريعة الإسلامية الغراء لا تسأل للمكره عملاً بقوله تعالى "إلا من أكره وقلبه مغمض بالإيمان"، وقول الرسول صلى الله

عليه وسلم "إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والسيئ وما استكروه" عليه". كما أن الشريعة الإسلامية كانت سباقة لتقرير مبدأ "شخصية المسؤولية الجنائية" بحيث لا يسأل الشخص إلا عن نشاطه الإجرامي دون الأفعال التي قد يرتكبها غيره (كمن هم في عهده كإسائه أو روحه) وذلك مصداق لقوله تعالى "ولا تزرر وازرة ورر أخرى" سورة الأنعام، آية 164.

#### المطلب الثالث أساس المسؤولية الجنائية في التشريع الجنائي المغربي

أسس في القانون الجنائي المغربي هو إقامة المسؤولية الجنائية على أساس أخلاقي، أي على الخطأ، حيث نعهده يشترط للمسئولة الجنائية أن يكون لإسباب سليم العقل وقادر على التمييز ومدركا بالأفعال والشروط التي يقوم بها، وأن يكون كذلك كدليل الإرادة أي مختار لها غير مكره أو مجبر على إتيانها، أم إذ فقد لإسباب إدراكه أو كان غير مميز (بصغر السن أو جنون)، امتنعت مساءلته الجنائية كلياً أو جزئياً.

وهذا ما يستفاد من المادة 132 من ق.ج "كل شخص سليم العقل قادر على التمييز يكون مسؤولاً شخصياً عن الجرائم التي يرتكبها، والحديات والحدج التي يكون مشترك في ارتكابها، ومحاولات الجنائيات، ومحاولات بعض الجنح ضمن الشروط المقررة في القانون للعقاب عليها".



## ٢ - الفصل 2 من ظهير أكتوبر 1942 المنظم لتولج القاعات

السيمائية الذي يحدد شروط مسابقة الأبناء والمديرين لمسيرين للقاعات السيمائية

### المبحث الثاني: المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية

طلت مسأله تقرير المسؤولية الجنائية لشخص المعنوي محل بحث لمدة طويلة، بين رأي يعارضها ورأي يوافق عليها لكن أمام انتشار ظاهرة لأشخاص المعنوية أو الإعسارية ( كالشركات، الجمعيات ) والدور الذي أصبحت تضطلع به في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسامية، ثم لأحد مسؤولية هذه الأشخاص جنائياً على نطاق واسع، كما تعكس ذلك المفاهيم الجنائية لمختلف الدول.

### أولاً الاتجاه المكرر للمسؤولية الجنائية للشخص المعنوي

جملة من الفقهاء يرون بأنه لا يمكن مساءلة غير الشخص الطبيعي جنائياً، ويستندون على عدة حجج من أهمها:

أنه ليس هناك وجود حقيقي للشخص الاعتباري باعتباره مجرد فكرة وهمية.

أن تحميل الشخص المعنوي المسؤولية الجنائية سيؤدي إلى المس بالأعضاء المكونين له بدون تمييز، وهو ما يتناق مع مبدأ شخصية العقوبة،

غير أن الملاحظ أن الفصول الجنائية المغربي بأثر كدس بمبادئ المدرسة الوصفية التي تقيم مسؤولية على أساس اجتماعي حيث أحد بطام التدبير الوقائي، بالنسبة للأشخاص الذين لا يمكن مساءلتهم على أساس "أخطأ" لتعذر الإدراك والتمييز لديهم بسبب الجنون أو صغر السن، فأخذ بنظام التدابير الوقائية ووسائل التهديد بالنسبة للجاني الأحداث (خصوصاً في الكتاب الثالث من ق.م.ج).

كما يبدو أيضاً أن المشرع المغربي قد أوجد "مبدأ شخصية المسؤولية الجنائية" وهذا ما أشار إليه النص السابق صراحة (ف 132)، فالقاس وحده هو الذي يسأل عن ارتكابه لجريمة القتل دون روجه أو أحد أف به مثلاً، ومشاركة في ارتكابه هو وحده الذي يسأل باعتباره مرتكب جريمة المشاركة في القتل العمد وهكذا باعتبار أن مسؤولية الجنائية مسووبة شخصية، غير أن هذا المبدأ ترد عليه استثناءات بحيث يسأل الشخص أحياناً عن أفعال غيره إذ نص المشرع على ذلك صراحة ومن الأمثلة على ذلك:

### ١ - الفصل 61 من ظهير 1958 المتعلق بالصحة الذي يقر

مسؤولية المديرين والمديرين عن جميع مرتكبه من طرف العاملين تحت عهدهم.

وأن العقوبات المتضمنة في القانون الجنائي تخص بطبيعتها الشخص البدني وهي بالتالي لا تتلاءم مع طبيعة الشخص المعنوي (الإعدام والعقوبات السالبة للحرية).

لذا الاتجاه المؤيد لمسؤولية الحماية للشخص المعنوي

تخصص الآراء المؤيدة لمسؤولية الحماية لشخص معنوي ولهادده إلى الرد على آراء الاتجاه المنكر في:

أن الشخص المعنوي ليس مجرد فكرة وهمية، فله وجود واقعي متمثل عن وجود الأشخاص الدائنين المكونين له، وهو يوجه على إرادة تكون من مجموع إرادات هؤلاء الأشخاص والتي تظهر على الخصوص في صلاحته بحسب الحقوق (إمكانه التعاقد قبول الهبات)، والحمل بالالتزامات (كعويض الأضرار... إلخ)!

أن تحميل المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي لا يمس مبدأ شخصيته العقوبة، باعتبار أن كل واحد من الأشخاص الدائنين المكونين له لا يكون محل عقاب شخصي.

أن العقوبات تنوعت لدرجة أصبح معها الكثير منها تتناسب وطبيعة الشخص المعنوي، كالعرامة والحجر والإعلاق...

وهذا الاتجاه الأخير هو الذي مال إليه المشرع المغربي، حيث أقر في المادة 127 من ق.ج، مسائلة الشخص المعنوي جنائيا ومعاقبته بالعقوبات التي تتلاءم مع طبيعته، وهي العقوبات المالية والعقوبات الإصاعية الواردة في الفصل 36 من ق.ح (المصادرة الجزئية للأشياء المنوكة للمحكوم عليه، حل الشخص المعنوي، نشر الحكم الصادر بالإدانة) كما أحزن أيضا المحكم على الشخص المعنوي بالتدابير الوقائية العسية الواردة في الفصل 62 من ق.ج وهي مصادرة الأشياء التي لها علامة تجارية أو أشياء الضارة أو الخطيرة، وإغلاق المحل أو المؤسسة التي استعملت في ارتكاب جريمة.

المبحث الثالث: فواع المسؤولية الجنائية

بالرجوع إلى مقتضيات القانون الجنائي المغربي (العقود من 134 إلى 140) يمكن تحديد الأسباب المؤدية إلى إعدام من المسؤولية الجنائية أو التخفيف منها في ما يلي:

- الإعاقات العقلية
- حالة صغر السن
- حالات محاربة: السكر غير الاعتيادي.

## المطلب الأول: العاهات العقلية

لقد ميز المشرع المغربي بين حالة الخلل العقلي التام الذي تتعلم به مسؤولية كسب وحانه الخلل العقلي الجزئي (الصعف العقلي) الذي يسج عنه مسؤولية ناقصة فقط.

● الخلل العقلي التام ويتعرض له المشرع المغربي في الفصل 134.

"لا يكون مسؤولاً ويجب الحكم بإعفائه، من كان وقت ارتكابه الجريمة المسبوبة إليه، في حاله يسجل عليه معها الإدراك أو الإرادة سبباً للخلل في قواه العقلية....".

وفي الجنايات والجنح، يحكم بالإيداع العصائي في مؤسسة علاج الأمراض العقلية ومن الشروط مقرره في الفصل 76 من القانون الجنائي أما في مواد المخالفات، فإن السجس الذي يحكم بإعفائه، إذا كان خفصراً على النظام العام يسلم إلى السلطة الإدارية.

ويتبين من خلال هذا الفصل، أن المشرع يشترط شرطين أساسيين لترتيب التعدم المسؤولية.

## استحالة الإدراك أو الإرادة

تزامن الخلل العقلي مع وقت ارتكاب الجريمة.

● الخلل العقلي الجزئي يعبر عنه المشرع المغربي في الفصل 135

بالصعف العقلي، وهو عني خلاف النوع السابق يقصر فيه الإدراك والإرادة ولا يعدم من ثم فإن مسؤولية تكون ناقصة فقط وليس منعدمة. ويترب عن هذا أنه تطبق في حق الجنائي العقوبات والتدابير الوقائية المقررة في الفصل 78 من ق.ج. إذا كان الفعل الذي ارتكبه جنابة أو جحفة، وفي حالة كونه مخالفة فطر العقوبات المقررة لها مع مراعاة حالته العقلية.

وبشترط في حالة الخلل العقلي الجزئي ثبوته أولاً، وثبوت حصوله وقت ارتكاب الجريمة حتى يعتد به.

## المطلب الثاني: حالة صغر السن

تعرض المشرع المغربي للحالات الخاصة بالقاصرين في الفصول 138 139-140 من القانون الجنائي، حيث ميز بين ثلاثة فئات معمد على قابلية الإدراك والتعبير من أجل تحديد درجة مسؤولية كل فئة منهم مع ما يترتب عن ذلك من نتائج.

1- حالة الصغر الذي م يبلغ 12 سنة (الفصل 138) إذا ارتكب الصبي الجريمة ولم يتجاوز عمره حد السن، فإن مسؤوليته الجنائية تعدم بصفة مصفة لأنه يكون معمد الإدراك والتعبير، وبسبب يجب الحكم بإعفائه من العقوبة. وإذا كان إجرامه لا يحول دون ذلك فيمكن الحكم

عليه بأحد التدابير كالحماية والتهذيب المنصوص عليها في الكتاب الثالث من قانون م.ج.

2- حالة الحدث الذي أتم 12 سنة ولم يبلغ 18 سنة (الفصل 139) فيعتبر غير مكتمل النضج، وهو على هذا الأساس يعتبر ناقص المسؤولية، إلا أن القاصي له خيار في أن يحكم عليه بأحد تدابير الحماية والتهذيب المنصوص عليها في قانون اسطرة جنائية، أو أن يحكم عليه بالعقوبات المنصوص عليها في الفصل 517 من م.ج. فإذا كانت الجريمة اقترفته تستلزم تطبيق عقوبة لإعدام أو السجن المؤبد ومحاكمة يحكم على الحدث بعقوبة تتراوح بين 10 و 20 سنة. وإذا كانت الجريمة تستلزم السجن المحدد مع القيام بأشغال يحكم على الحدث بعقوبة تتراوح بين 3 و 10 سنوات.

3- حالة بنوع من الرشد الجنائي وهي 18 سنة (ف 140)، يكون الشخص كامل النضج وينتدب عن ذلك مسؤوليته الجنائية كمنه يصح -مبدئيا- لنفس الإجراءات التي يخضع لها الكبار الراشدون.

المطلب الثالث: حالات خاصة لانعدام المسؤولية الجنائية- السكر غير الاختياري

هي حالات تعرض لها المشرع المغربي بصفة غير صريحة مثل حالة السكر غير الاختياري، حيث ينص الفصل 137 من القانون الجنائي على

أنه: "السكر وحالات الانفعال أو الإندفاع العاطفي أو الدشئ عن تعاطي المواد المخدرة عمدا لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يعدم المسؤولية أو بقبضها، ونحوه وضع المجرم في مؤسسة لعلاج طيف لأحكام القصص 80 و 81 من القانون الجنائي. فإذا كان المشرع لمعربي صريحاً بالسبب لهذه الحالات: السكر- الجرائم العاطفية- الجرائم الناتجة عن تناول مخدرات بصفة عمدية (لا ترتب انعدام المسؤولية)، فإنه لم ينص عن حالات التي يكون فيها تناول هذه المواد غير إرادي لكن باستعمال قاعدة معهم نحالفة نص الفصل 137 يمكن القول بأن تناول مواد مخدرة عن غير عمد (كالشخص الذي يتناول مواد بدون معرفة بأنها مخدرة أو الشخص الذي يراغم على تناول تلك المواد) يجب أن يؤدي إلى انعدام المسؤولية أو نقصانها حسب الحالات التي يعود أمر تقديرها للقاضي.

وملاحظ أن المشرع سمح في حالة السكر الاختياري بوضع المجرم قضائيا في مؤسسة للعلاج عفتضى حكم صادر عن قضاء المحكم.

### المحور الثالث: رد الفعل الاجتماعي - العقوبة والتدابير الوقائية-

شكلت أفكار المدرسة الوضعية، بخصوص حتمية التصرفات الإجرامية و اقتراحها مجموعة من التدابير تكون موجهة نحو المستقبل، بداية حدوث تحول في رد الفعل الاجتماعي تجاه الجرائم. إذ لم تعد العقوبة التدبير المقرر وحده في مواجهة الإجرام، بل أضيفت إليها التدابير الوقائية في أواخر القرن التاسع عشر وبناء على ذلك، أصبحت جل التشريعات الجنائية، ومن جملتها التشريع الجنائي المغربي، تأخذ بنوعين من التدابير في مواجهة الجريمة : العقوبة والتدبير الوقائي. لذلك سنقسم هذا المحور إلى فصلين نتناول في الفصل الأول العقوبة وفي الفصل الثاني التدابير الوقائية.

### المحور الثالث: رد الفعل الاجتماعي العقوبة والتدابير الوقائية

- الفصل الأول: العقوبة
- الفصل الثاني: التدابير الوقائية

## الفصل الأول: العقوبة

كانت العقوبة، كما يعبر عن ذلك اسمها، تهدف في البداية إلى العقاب، فالشخص الذي يرتكب جريمة يكون مطالب بأداء ثمن ما قام به. جراء له وبلايا سرعه لانتقامية عند الآخرين، وهي البرعه التي طعت رد الفعل الاجتماعي لمدة طويلة.

ومع تطور الأفكار الداعية إلى التحلي عن مفهوم اسلووة الأخلاقية التي تيرر العقاب، كجرء عن ارتكاب الفعل، أصبحت العقوبة، إضافة إلى الجراء، تهدف إلى اسحويف أو "الردع" على مسووين الردع جسدي من خلال صرف لأشخاص داخل بمجمع عن ركاب حرثم، و البرح الفردي من خلال صرف الفرد عن العود إلى ارتكاب الجرائم.

تتاول في هذا الفصل مميزات العقوبة (مبحث أول) أنواع العقوبات وتصنيفها (مبحث ثاني) العوامل المؤثرة في العقوبة (مبحث ثالث) أساس انقضاء العقوبة

### المبحث الأول: مميزات العقوبة

تتصف العقوبة بمميزات أو خصائص: فهي قانونية أو شرعية (أولاً) شخصية (ثانياً)، تتصف بصمة المساواة (ثالثاً) وصمة القضاية (رابعاً).

## أولاً: قانونية أو شرعية العقوبة

يستفاد من شرعية العقوبة أن أنواعها يحددها المشرع على صييل الحصر أخذاً بمبدأ شرعية التجريم والعقاب أو بمبدأ "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص".

ولا يتناقض تحديد العقوبة و شرعيتها من طرف المشرع مع تدخل السلطة القضائية أو تدخل الإدارة من أجل تشخيص العقاب، وبما يمكن أن تدخل هذه الجهات ضمن العقوبة تعي بأعرصها التقويمية في حدود السلطة التقديرية للمضاء المتمثلة في الحد الأدنى والأقصى للعقوبة وبمكببة الأخذ بظروف التخفيف.

### ثانياً : شخصية العقوبة

بمعنى أن العقوبة تسري في حق المذنب مرتكب الجريمة و لا تمس أشخاص أسره أو عائة أو أقاربائه . ويستثنى من هذا مبدأ "العزيمات" التي تقرر بعض النصوص القنبية النصاص شأها بين مقرف الجريمة وبين بعض أفراد أسرته كالوالدين أو زوجته.

### ثالثاً: المساواة

تتصف النصوص القانونية بصمة التجريد والعموم دائماً سواء كانت جنائية أو غير جنائية. لذلك يتساوى الناس أمام القضاء في تحمل

العقوبات ومع ذلك فقد يختلف تأثير العقوبة (السجن مثلاً) من شخص لأخر بحسب قدرة كل فرد على التحمل.

#### رابعا : كونها قضائية

ثم بعد الأفراد والجماعات يتولون العقاب بأنفسهم، بل أصبحت الدولة وحدها تملك حق العقاب الذي تمارسه بواسطة المحاكم. ويعد تدخل القضاء للطلب بالعقوبات أكبر صمامة خريبت لأفراد وجماعة أو جانب الصمامات الأخرى كالشرعية في العقوبات ومبدأ الشخصية ومبدأ المساواة.

#### المبحث الثاني : أنواع العقوبات وتصنيفها

يميز التشريع الجنائي المغربي بين نوعين رئيسيين من التدابير العقابية:

- التدابير العقابية الأصلية (مطلب أول)

- التدابير العقابية الإصاحية (مطلب ثاني)

#### المطلب الأول: التدابير العقابية الأصلية

تسميها مجموعة القانون الجنائي العقوبات لأصلها وهي تعبر كدست لأنه يمكن محكم بها وحده دون أن يضاف إلى عقوبة أخرى ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من العقوبات الأصلية :

#### أولا : العقوبات الجنائية الأصلية

#### ثانيا : العقوبات الجنحية الأصلية

#### ثالثا : العقوبات الضبطية الأصلية

#### أولا : العقوبات الجنائية الأصلية

نص عليها الفصل 16 من القانون الجنائي و هي المقررة لسجنات و هي كالتالي : لإعدام السجن المؤبد - السجن المؤقت من خمس سنوات إلى ثلاثين سنة - الإقامة الإجبارية - التجريد من الحقوق الوطنية.

1 - الإعدام و هي العقوبة الجسدية الوحيدة التي يأخذ بها القانون المغربي بتعدد الصنوب الجنائي المغربي الجرائم المعاقب عليها بالإعدام في 30 جريمة ترسل معظمها بجرائم أمن الدولة الداخلي والخارجي، و بعض الجرائم المرتكبة من قبل بعض الموظفين (موظفوا الموظفين)، وجرائم القتل العمد، وأضيفت إليها بعض أنواع الجرائم الإرهابية .

2- السجن: وهي كعقوبة أصلية تأتي من حيث الشدة، مباشرة بعد عقوبة الإعدام. وهذه العقوبة قد تكون مؤبدة ( ف 16 2) أو مؤقتة تتراوح بين 5 سنوات و ثلاثين سنة (ف 16-3).

3 الإقامة الإجبارية كعقوبة مقيدة للحرية وتحدد مضمونها الفصل 25 من القانون الجنائي، فهي تقضي بتحديد المحكمة لمكان



للإقامة أو دائرة محدودة لا يمكن للمحكوم عليه الابتعاد عنها بدون رخصة، طول مدة التي يحددها المحكم تنوى الإدارة العامة للأمن الوطني مراقبة الإقامة المفروضة على المحكوم عليه، ولا يمكن للمحكوم عليه أن يتنقل خارج المكان المحدد إلا بعد حصوله على رخصة من وزير العدل في حالة الضرورة، تكون مؤقته وتسمح بالتنقل داخل التراب الوصي فقط.

وتختلف الإقامة الإجبارية، كعقوبة جنائية أصلية، عن الإجبار على الإقامة يمكن معين الذي يعد تدبيراً وقائياً شخصياً، يقضي به المحكمة في الجرائم الماسة بسلامة وأمن الدولة (ب 61 في ج)، هـ السيرة لأحر لا يمكن أن تتجاوز مدته خمس سنوات، ولا تبتدئ إلا من يوم انقضاء العقوبة الأصلية، مع الذكر بأن عقوبة الإقامة الإجبارية يحكم بها خصوصاً في الجرائم ذات الطبيعة السياسية.

4- التجريد من الحقوق الوطنية كعقوبة سالية لبعض الحقوق. وهي عقوبة تخص أيضاً الجرائم ذات الطبيعة السياسية وهي يقضي بحرمان المحكوم عليه من بعض الحقوق ممثلة في ثلاثة أنواع:

- الحقوق الوطنية و السياسية، الحقوق المدنية والحقوق العائلية وقد

حددها الفصل 26 كما يلي:

- عزل المحكوم عليه وطرده من جميع الوظائف العمومية.

- حرمان المحكوم عليه من أن يكون نائبا أو مستخدما و حرمانه بصقة عامة من سائر الحقوق الوطنية و السياسية ومن حق التحلي بأي وسام

- عدم الأهلية للقيام بمهمة عضو محلف أو خبير وعدم الأهلية لأداء الشهادة في أي رسم من الرسوم أو الشهادة أمام القضاء إلا على سبيل الإخبار .

- عدم أهلية المحكوم عليه لأن يكون وصيا أو مشرفا على غير أولاده .

- الحرمان من حق حمل السلاح ومن الخدمة في الجيش و القيام بالتعليم أو إدارة مدرسه أو العمل في مؤسسة تنعم كأساد أو مدرس أو مراقب.

#### ثانيا : العقوبات الجنحية الأصلية

نص عليها الفصل 17 من القانون الجنائي المغربي وتمثل في الحبس و الغرامة التي تتجاوز ألف و مائتي درهم.

1 الحبس وهو العقوبة السنية للحرية التي تطبق في الجحج التاديبية و العسوية، أقل مدته شهر و أقصاها خمس سنوات، باستثناء حالات العود أو غيرها من الحالات التي حدد فيها القانون مدد أخرى قد تصل إلى 10 سنوات.

2 الغرامة. عرف المشرع الجنائي لغري الغرامة في المادة 35 في ح  
فقال، "الغرامة هي إرغام المحكوم عليه بأن يؤدي مائدة الجزية العامة مبدع  
معين من القود، بالعملة المتداولة قانونا في مملكته". وتكون الغرامة عقوبة  
جنحية عندما يتعدى حدها الأقصى 1200 درهم .

### ثالثا : العقوبات الضبطية الأصلية

وردت في الفصل 18 من الدواوين الجنائي، وحددها في غفوتين هـ.  
لاعتقال مدة تقل عن شهر و الغرامة من ثلاثون إلى ألف ومائتي درهم

### المطلب الثاني : التدابير العقابية الإصافية

أخذت مجموعة القانون الجنائي بعند من العقوبات تحت تسمية  
العقوبات "إصافية"، التي عرفها الفصل 14 في ح حكمها العقوبات التي لا  
يسوع المحكم ها وحدها أو سبي تمنع عن الحكم بعقوبة أصليه و ساء  
وها نياغا:

### أولا : الحجر القانوني

يخص عليه الفصل 36 1 في ح ويعرفه الفصل 38 بكونه حرمان  
المحكوم عليه من مباشرة حقوقه المالية، ويقضى الفصل 37 في ح ناه  
يطبق دون الحاجة إلى النص به في الحكم، وهو يخص في الحالات التي  
تصدر فيها عقوبة جنائية فقط .

### ثانيا : التجريد من الحقوق الوطنية

يخص عليها الفصل 36-2 في ح كعقوبة إصافية، بعد أن نص عليها  
الفصل 16 5 كعقوبة جنائية "صية"، وحدد مصمومها الفصل 26: وهي  
تطبق في هذه الحالة كعقوبة إصافية دونما حاجة إلى سطق لها في الحكم،  
وهي تضاف فقط للجرائم التي تعد جنائيات.

وهذه العقوبة غير محددة بمدة معينة، فكل محكوم بعقوبة جنائية يطبق  
عليه بحكم القانون التجريد من الحقوق الوطنية.

لثا، الحرمان المؤقت من ممارسة بعض الحقوق الوطنية أو المدنية أو

### العائلية

تشمل هذه العقوبة التجريد الجزئي والمؤقت من الحقوق الوطنية  
الواردة في الفصل 26 و الحكم ها الجزائي في الحالات التي عدها  
القانون وهي مؤقتة تتراوح مدتها بين سنة وعشر سنوات وقد يسمح  
المشرع برفع مدتها عن هذا الحد كمادة 180 و 197 السان تخيران رفعها  
إلى عشرين سنة . تحدد بداية تصيق عقوبة الحرمان من تاريخ بداية تنفيذ  
العقوبة لأصية وهذا الإجراء يرتبط بصدور عقوبة جنحية في بعض  
الحالات التي يحددها القانون.

رابعاً. الحرمان النهائي أو المؤقت من الحق في المعاشات التي تصرفها الدولة

ويقضي بحرمات المحكوم عليه من المعاشات التي تصرفها الدولة، ويضاف للعقوبة بجنايته، دون غيرها من التعويضات، وقد يكون إلزامي (في الجنائيات المعاقبة بالاعدام أو السجن المؤبد) أو اختياري (في بقية الجنائيات).

#### خامساً: المصادرة

قرر الفصل 42 من القانون الجنائي المصادرة، ووضع بأنها عملياً الدولة جزء من أملاك المحكوم عليه أو بعض أملاكه معينة (الفصل 42) أو الأدوات والأشياء التي مستعملت أو كسبت مستعمل في ارتكاب الجريمة أو التي خصص منها وكسبت من غير ذلك من الفوائد التي كسبها مرتكب الجريمة أو كانت معدة لذلك (ف 93 في ج). كما ينص الفصل 44 1 على أنه يمكن محاكمته أن تحكم بالمصادرة المنصوص عليها في الفصل 42 من هذا القانون. إذ يعنى الأمر بجريمة إرهابية. كما يجب دائماً الحكم بالمصادرة المذكورة في الفصول 43 و 44 من هذا القانون، مع حفظ حق العير في حصة الحكم بالإدانة من أجل جرمه إرهابية.

سادساً. الحل كتدبير عقابي إضافي خاص بالشخص المعنوي تعتبر عقوبة الحل من العقوبات المستحدثة خصيصاً لمواجهة الإحرام الذي قد تباشره الأشخاص المعنوية من جمعيات أو شركات أو غيرها، وهي عقوبة تناسب طبيعة الشخص المعنوي.

ويعرف الفصل 17 في ج الحل بكونه منع الشخص المعنوي من مواصلة النشاط الاجتماعي ولو تحت إسم آخر، وبإشراف مديرين أو مسؤولين أو متصرفين آخرين، و يترتب عليه تصفية أموال الشخص المعنوي، ولا يحكم به إلا في الأحوال المنصوص عليها في القانون وبصريح في الحكم بالإدانة.

#### سابعاً: نشر الحكم الصادر بالإدانة

يهدف هذا الإجراء بالأساس إلى رد الاعتبار لصحة الفعل الإجرامي، وهو بذلك يكون بمثابة تعويض معنوي له، وعقوبة مرتكب الفعل الذي يرم بتحمل مصاريف النشر بالإضافة إلى ما يترتب على ذلك من أثر على سمعته. ينص هذه العقوبة على الشخص المعنوي والشخص الطبيعي. وينص الفصل 48 في ج على أنه يكون للمحكمة أن تأمر بنشر حكم الصادر عنها بالإدانة، في الأحوال التي يحددها القانون كما أن هناك حالات ينص فيها القانون على وجوب الحكم بالنشر (الفصل 569 في ج المتعلق بالمحامين)، وهناك حالات أخرى يترك فيها لاختيار

لمحكمة (ف) 263 تتعلق بهانة الموظف العمومي - الفصل 388.  
تتبع بانتحال الوصائف و الألقاب ..)

### المبحث الثالث. العوامل المؤثرة في تحديد العقوبة

يوفر القاضي في إطار سلطته التقديرية لتفريد العقاب عن إمكانية تحديد العقوبة في نطاق الحدس الأدنى و لأقصى المقررين في النص القانوني المتعاقب عن الجريمة مراعيًا في ذلك خطورة الجريمة المرتكبة وشخصية الجرم.

واستثناء من هذا المبدأ، يتدخل المشرع في بعض الحالات لتحديد عوامل مؤثرة إما إلى الإغناء من العقوبة وإما إلى تخفيف منها، وإما إلى التشديد فيها.

بناء عليه تناول في هذا المبحث:

العوامل المؤثرة إلى الإغناء من العقوبة (مطلب أول)

- العوامل المؤثرة إلى التخفيف من العقوبة (مطلب ثاني)

- العوامل المؤثرة إلى التشديد في العقوبة (مطلب ثالث)

### المطلب الأول عوامل مؤثرة إلى الإغناء من العقوبة

أسباب الإغناء من العقوبة أو "الأعذار المعصية" كما سماها المشرع المغربي ووردت في القانون على سبيل الحصر وقد قررت مجموعة القانون الجنائي هذه الأعذار بالسبعة بعض أنواع جرائم ورد فيها ذكر الإغناء بشكل صريح ومن أمثلة ذلك

العدو المقرر للسارق إذا كان المسروق ملكا لزوج أو لأحد فروعها  
ف 534 ق.ج.

- العدو المقرر للشخص الذي ينتمي إلى عصابة إجرامية في حالة انسحابه من هذه العصابة وتبليغه للسلطة العامة وقرع اتفاق جنائي أو وجود عصابة إجرامية.

عند وجود عذر معفي من العقاب يقرر قضاء الحكم إعفاء العاقل رغم ثبوت الجريمة وقيام المسؤولية

المطلب الثاني. العوامل المؤثرة إلى تخفيف العقوبة

الأسباب التي تؤدي إلى تخفيف العقاب هي على نوعين.

- الأعذار القانونية المنجعة "ذات مصدر قانوني"

- الظروف القضائية المنجعة "ذات مصدر قضائي".

## أولاً: الأعداء القانونية المخففة

تسمى الأعداء القانونية المخففة تميزاً لها عن الأعداء المعفية كلياً من العقاب، وهي مثلها مثل هذه الأخيرة وردة في القانون على سبيل محصر ومن أمثلة الأعداء:

- حالة قتل الأم لربيبها "ف 397".

- حالة القتل أو الضرب أو الجرح الذي يرتكبه الزوج ضد زوجته أو شريكها حين مهاجمتهما متلبسين بجريمة الرنا "ف 418".

- حالة القتل أو الضرب الذي يرتكبه نتيجة استفزاز ناتج عن اعتداء بالضرب أو العنف الجسيم على شخص ما "ف 416".

ويؤدي وجود سبب محض لتعبئة إلى إبراء ذم المحكوم، لأحد به وتمتيع الفاعل بعقوبة مخفضة عن الحد الأدنى المقرر في النص.

## ثانياً: الظروف القسالية المخففة

على خلاف الأعداء القانونية التي يقررها نصوص خاصة باسمه بكر حالة فإن تقدير الظروف المخففة ترك للقاضي.

وقد تركت هذه الصلاحية للقضاء، حسب الفصل 146، حتى يتمكن من تخفيض العقوبات في حالات يتضح فيها من خلال الملاحظات

أن العقوبة المقررة لبعض في النص القانوني تكون قاسية وغير ملائمة للوقائع والملابسات العينية أو الشخصية المقررة بارتكاب الجريمة. بصراً لطبيعة الشخصيات فإن "الظروف المخففة" يحصر في من تقرر بعائته، دون غيره "من السرك". له المساهمة في المعن، ويكون القاضي مبرماً بتعليل قراره المتعلق بمنحها "ف 146".

## المطلب الثالث: العوامل المؤدية إلى تشديد العقوبة

نوجد ثلاثة أنواع من العوامل التي تؤدي إلى تشديد العقاب وهي: ظروف التشديد وحالة العود وحالة تعدد الجرائم.

## أولاً: ظروف التشديد

على خلاف ظروف التخفيف فإن المشرع لم يترك أمر تحديد ظروف التشديد إلى القاضي "المفصلين 142 153" وقد وردت ظروف التشديد محددة على سبيل الحصر ومرتبطة بجرائم معينة ويمكن التعبير فيها بين الظروف العينية المرتبطة بالجريمة والظروف الشخصية سعة بشخص الجاني.

1- ظروف التشديد العينية: تتعلق بالملابسات العائدة للجانب المادي

أو العيني في الجريمة ككيفية ارتكابها أو مكان اقترافها أو من حد الاقتراح. ومن أمثلة هذه الظروف:

- حالة السرقة ليلا ف 509.

- حالة السرقة في بعض الأماكن "المحطات ولوائج والمطارات"  
"ف 508".

- حالة السرقة باستعمال سلاح أو استعمال ناقلة ذات محرك  
"ف 509".

- حالة سبق الإصرار والترصد في جريمة القتل "ف 493".

2- ظروف التشديد الشخصية: تتعلق هذه الظروف بملاحظات  
عندة سجناء الشخص أو الداءى سمحرم أو الصغية ومن أمثلها:

- حالة تشديد عقوبة الاعتصاب إذا كان الفاعل من أصول الضحية  
"ف 487".

- حالة تشديد عقوبة القتل عمدا إذا كان المجرم عليه أحد أصول  
الفاعل "ف 396".

- حالة تشديد عقوبة خيانة الأمانة إذا ارتكبها المعدل أو الحرس  
القضائي... أو الوكلاء... "ف 549".

ثانيا: حالة العود

يكون في حالة عود، حسب الفصل 154 في ج "من يرتكب جريمة  
بعد أن حكم عليه بحكم حائز لقوة الشيء المحكوم به من أجل جريمة".  
يحدد هذا الفصل وما بعده شروط حالة العود كما يلي:

- سبق صدور حكم حائز لقوة الشيء المقضي به، بحيث لا يكون  
قابلا لأي طريق من طرق الطعن العادية.

- أن يكون هذا الحكم قد صدر عن محكمة مغربية مهما كان نوعها  
عادية كانت أم استئنافية.

- أن ترتكب جريمة جديدة مستقنة عن الجريمة الأولى، ولا يهم أن  
تكون من نفس نوعها "عود خاص" أو من نوع آخر "عود عام"

وقد حدد المشرع المغربي أربع فرضيات لحالة العود:

- أن يرتكب الشخص جنابة، بعد أن يكون قد سبق الحكم عليه  
بعقوبة جنائية.

- أن يرتكب جنابة أو جنحة معاقب عليها بالحبس، بعد أن يكون قد  
سبق الحكم عليه من أجل جنابة بعقوبة تزيد عن الحبس لمدة سنة.

- أن يرتكب جنحة مماثلة بعد أن سبق الحكم عليه بعقوبة الجبس من أجل جنحة.

- أن يرتكب نفس المخالعة، بعد أن سبق الحكم عليه من أجل مخالعة.

ثالثا: حالة التعدد

تختلف هذه الحالة عن سابقتها في كون الأولى تتعلق بالعود إلى ارتكاب جريمة أو جرائم، بعد أن يكون قد صدر حكم اكتسب قوة الشيء المقضي به بسبب جريمة أو جرائم سابقة، في حين أن الشخص في حالة التعدد يكون قد ارتكب جرائم متعددة في آن واحد وفي أوقات متتالية، دون أن يكون قد صدر في حقه بشأنها حكم غير قابل للطعن.

وتعدد الجرائم نوعان: صوري وحقيقي.

فأما التعدد الصوري فيحتمل في حالة التي يكون فيها الفعل الواحد يمكن وصفه بعدة أوصاف، كما يشرح في هــت عرص أشي في الطريق العام حيث يمكن وصف فعله هــد بأنه يشكر احتلالا غريبا بأحياء العام - ف 483 ومحاوله هــت عرص ف 484 وحكم هــد النوع من التعدد نصحه الفصل 118 في حـ الذي ينص الفعل الواحد الذي يعبل أو صافا متعددة يجب أن يوصف بأشدها".

أما التعدد الحقيقي للجرائم فهو يتحقق حينما يرتكب الشخص جرائم متعددة في آن واحد، وفي مرت مسالية دون أن يفصل بينها حكم نهائي (سرقة-اعتصاب قتل) وبفصي الفصل 120 من ق.ح في حالة التعدد الحقيقي للجرائم بالأحد بالعقوبة الأشد المخصصة للجريمة الأكثر خطورة (قاعدة عدم الصم) واستاءا من هــد القاعدة يقرر صم العقوبات لكن بصفة اختيارية:

- عند تعدد الجنايات أو الجنح، إذا كانت العقوبات المحكوم بها من نوع واحد، شرهـد أن لا تتجاوز تلك العقوبات حد لأقصى المقرر في القانون للجريمة الأشد.

- العقوبات المالية، إذ جاء في المادة 121: "تضم العقوبات المالية صوم، كات أصبه أو مضافه بن عقوبة سابه سحرية، إلا إذ قرر المحكم خلاف ذلك بعبارة صريحة".

[www.fsjes-agadir.info](http://www.fsjes-agadir.info)



### المبحث الثالث: أسباب انقضاء العقوبة

حددتها المادة 49 من القانون الجنائي وفق الترتيب الآتي:

#### 1- موت المحكوم عليه

يضع موت المحكوم عليه حدا لتنفيذ العقوبات باستثناء الغرامة التي يبقى حق استيفائها قائما في حدود التركة التي خلفها المحكوم عليه.

#### 2- العفو الشامل:

يتخذ العفو الشامل بمقتضى نص تشريعي صريح (الفصل 51 ق.ج) بنوع معين من الجرائم أو بنوع خاص من المحكوم عليهم يحدد هم النص المتضمن للعفو الشامل.

#### 3- إلغاء القانون الجنائي المحكوم بمقتضاه

فإذا تم إلغاء نص جنائي فمعنى ذلك إزالة الصفة الإجرامية عنه، فلا يبقى مبرر لإيقاع العقاب بالفاعل وهو ما يحول دون تنفيذ العقوبة أو إيقاف ذلك، إن كان قد شرع في التنفيذ (المعصل 5 من القانون الجنائي).

#### 4- العفو الخاص

وهو حق للملك بمقتضى الفصل 34 من الدستور، وإذا صدر العفو فإن أثره على العقوبة يختلف حسب ما ينص عليه الظهير الصادر به،

بحيث يمكن أن يؤدي إلى استبدال العقوبة أو تخفيفها جزائيا أو الإعفاء منها كلية.

#### 5- التقادم

يقصد بتقادم العقوبة مرور وقت معين من وقت صدورها (العقوبة) دون أن تنفذ مما يؤدي إلى انقضاءها، ويختلف أمد التقادم بحسب نوع العقوبة كما يلي:

- تقادم العقوبات الجنائية بمرور عشرين سنة ميلادية كاملة.

- تقادم العقوبات الجنحية بمضي خمس سنوات ميلادية كاملة.

- تقادم العقوبات عن المخالفات بمرور سنتين ميلاديتين كاملتين.

ويبدأ تاريخ سريان أمد التقادم من تاريخ النطق بالعقوبة بحكم حائز لقوة الشيء المقضي به.

#### 6- الإفراج الشرطي:

يعرفه الفصل 59 من القانون الجنائي بكونه "إطلاق سراح المحكوم عليه قبل الأوان نظرا لحسن سيرته داخل السجن، على أن يظل مستقيما السيرة في المستقبل، أما إذا ثبت عليه سوء السلوك، أو إذا أحل بالشروط

التي حددها القرار بالإفراج المقيّد، فإنه يعاد إلى السجن لتسيّم ما تبقى من عقوبته..."

#### 7- الصلح، إذا أجازته القانون بنص صريح

من المبادئ الراسخة في القانون الجنائي عدم جواز التصالح بشأن الدعوى العمومية ومن باب أولى بشأن العقوبة. لكن المشرع أورد استثناءات على هذا المبدأ بمقتضاها أجاز إمكانية المصالحة بين المضرور وبين المحكوم عليه في بعض الجزاءات ذات الطابع المالي كالغرامات التي تحكم بها لمصالح الجمارك أو المياه والغابات.

#### 8- وقف تنفيذ العقوبة

يمتضى هذا النظام يسمح للمحكمة بعد النطق بالعقوبة وتحديد مدتها بأن تأمر بوقف تنفيذ العقوبة بشرط أن لا يرتكب المحكوم عليه جريمة أخرى خلال مدة معينة تحددها المحكمة في قرارها الذي يجب أن يكون معللاً.

[www.fsjes-agadir.info](http://www.fsjes-agadir.info)

#### لائحة المراجع المعتمدة في إنجاز هذه المحاضرات

- 1- "شرح القانون الجنائي المغربي، القسم العام"، للدكتور عبد الواحد العلمي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، طبعة 2007.
- 2- "شرح القانون الجنائي المغربي، القسم الخاص"، للدكتور عبد الواحد العلمي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، طبعة 2009.
- 3- "القانون الجنائي العام"، للدكتور محمد الملباني، مطبعة الجسور-وحدة، الطبعة الأولى 2005.
- 4- محاضرات في "المبادئ الأساسية للمسؤولية الجنائية"، د. بوزلافة، طبعة 2006.
- 5- القانون الجنائي وفق آخر التعديلات المدخلة بالقانونين رقم 04.43 ورقم 05.17، محمد لفروجي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، طبعة 2006.
- 6- "القانون الجنائي العام المغربي"، للدكتور أحمد الخليلي، مكتبة المعارف الرباط، الطبعة الأولى 1985.
- 7- "شرح قانون المسطرة الجنائية"، وزارة العدل، 2007.
- 8- "شروح في القانون الجديد المتعلق بالمسطرة الجنائية"، ج I للدكتور عبد الواحد العلمي، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ط 2006.

## الفهرس

2	مدخل عام لدراسة القانون الجنائي
21	المحور الأول: الجريمة
24	الفصل الأول: الأركان العامة للجريمة
24	المبحث الأول: الركن القانوني
25	المطلب الأول: مضمون المبدأ (شرعية التحريم والعقاب)
26	المطلب الثاني: الغاية من المبدأ
27	المطلب الثالث: النتائج المترتبة على المبدأ
27	الفقرة الأولى: قاعدة عدم رجعية القانون الجنائي
28	أولاً: المبدأ - عدم رجعية قواعد القانون الجنائي
29	ثانياً: الاستثناءات الواردة على المبدأ
32	الفقرة الثانية: قاعدة عدم التوسع في تفسير القانون الجنائي
34	الفقرة الثالثة: قاعدة إقليمية القانون الجنائي
34	أولاً: المبدأ: إقليمية القانون الجنائي
35	ثانياً: الاستثناءات
36	المبحث الثاني: الركن المادي
36	المطلب الأول: الركن المادي في الجريمة التامة
37	أولاً: نشاط إجرامي
38	ثانياً: نتيجة إجرامية
38	ثالثاً: وجود علاقة سببية بين الفعل والنتيجة
41	المطلب الثاني: المحاولة
41	أولاً: النصوص المنظمة للمحاولة في التشريع المغربي

9- "الوجيز في القانون الجنائي العام المغربي"، للدكتور محمد اليوشوري،  
طبعة 2007.

10- "الوجيز في القانون الجنائي المغربي، القسم العام"، للدكتورة لطيفة  
الداودي، الطبعة الأولى 2007.

11- "المدخل البيداغوجي لدراسة القانون، نظرية القانون"، ذ. عبد  
الواحد شعير، دار النشر المغربية، الطبعة الثانية 1997.

[www.fsjes-agadir.info](http://www.fsjes-agadir.info)

71	ثانيا: الجرائم الشكلية
72	المطلب الثالث: الجرائم البسيطة والجرائم الاعتيادية
72	أولا: الجرائم البسيطة
72	ثانيا: الجرائم الاعتيادية
73	المبحث الثالث: تصنيف الجرائم من حيث الركن المادي
73	المطلب الأول: جرائم عمدية وجرائم غير عمدية
73	أولا: الجريمة العمدية
74	ثانيا: الجريمة غير العمدية
74	المطلب الثاني: الجرائم الضرورية والجرائم المستمرة
74	أولا: الجرائم الضرورية
75	ثانيا: الجرائم المستمرة
76	المبحث الثاني: المحرم
78	الفصل الأول: المحرم من حيث دوره المادي في الجريمة
78	المبحث الأول: الفاعل والمساهم والفاعل المعنوي
78	المطلب الأول: الفاعل الأصلي والمساهم
79	المطلب الثاني: الفاعل المعنوي
81	المبحث الثاني: المشارك
81	أولا: مفهوم المشاركة
82	ثانيا: الأفعال المكونة للمشاركة
83	ثالثا: شروط تحقق المشاركة
85	رابعا: عقاب للمشارك
88	الفصل الثاني: المسؤولية الجنائية
88	المبحث الأول: أسس المسؤولية الجنائية

42	ثانيا: عناصر المحاولة
47	ثالثا: صور المحاولة
49	رابعا: عقاب المحاولة
51	المبحث الثالث: الركن المعنوي
51	المطلب الأول: الخطأ الجنائي العمدية في الجرائم العمدية
52	أولا: توجبه الإرادة إلى تنفيذ الواقعة الإحرامية
54	ثانيا: العلم (أو الإحاطة) بحقيقة الواقعة الإحرامية من حيث الواقع
55	المطلب الثاني: الخطأ الجنائي غير العمدية في الجرائم غير العمدية
58	الفصل الثاني: تصنيفات الجريمة
58	المبحث الأول: تصنيف الجرائم من حيث الركن القانوني
59	المطلب الأول: أنواع الجرائم من خلال العقوبات المخصصة لها
59	أولا: التقسيم الثلاثي للقانون الجنائي المغربي - الجنابات والمجنح والمحالقات
60	ثانيا: النتائج المترتبة عن التقسيم
63	المطلب الثاني: أنواع الجرائم حسب طبيعتها
63	أولا: الجرائم العسكرية
64	ثانيا: الجرائم السياسية
66	ثالثا: الجرائم الإرهابية
69	المبحث الثاني: تصنيف الجرائم من حيث الركن المادي
69	المطلب الأول: الجرائم الإيجابية والجرائم السلبية
69	أولا: الجرائم الإيجابية
69	ثانيا: الجرائم السلبية
70	المطلب الثاني: الجرائم المادية والجرائم الشكلية
70	أولا: الجرائم المادية